

ملاحظات عامة:

- الجدول أدناه يتضمن على التعديلات الأساسية التي تم إجراؤها على عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة مجموعة البركة ش.م.ب لغرض إلغاء إدراج أسهم الشركة في بورصة البحرين وتحويلها لشركة مساهمة مقفلة.
- لم يتم إدراج التعديلات البسيطة في الجدول كالتعديلات الخاصة بتعديل اسم وزارة الصناعة والتجارة وحذف الإشارة إلى بورصة البحرين.
- لم يتم إدراج التعديلات العامة البسيطة لبعض العبارات في الجدول.
- تكون المسودة، في جميع الأحوال، تخضع لمراجعة مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة.

أ
عقد التأسيس

رقم المادة	المادة الحالية	المادة المعدلة	الملاحظات
المادة 1 اسم الشركة	اسم الشركة هو: "مجموعة البركة ش.م.ب." شركة مساهمة بحرينية عامة ويجوز للجمعية العامة غير العادية تغيير اسم الشركة طبقا للمادة (67) من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته ("القانون"). وموافقة مصرف البحرين المركزي	اسم الشركة هو: "مجموعة البركة ش.م.ب. مقفل " شركة مساهمة بحرينية مقفل ويجوز للجمعية العامة غير العادية تغيير اسم الشركة طبقا للمادة (67) من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته ("القانون"). وموافقة مصرف البحرين المركزي.	اضافة "مقفل" في اسم الشركة.
المادة 5 رأسمال الشركة			اضافة اسماء المساهمين ونسبة تملك في رأس المال. (اسم المساهم باللغة العربية، اسم المساهم باللغة الانجليزية، عدد الاسهم، قيمة الاسهم، نسبة التملك)

ب النظام الأساسي			
رقم المادة	المادة الحالية	المادة المعدلة	الملاحظات
المادة 1 اسم الشركة	اسم الشركة هو: "مجموعة البركة ش.م.ب." شركة مساهمة بحرينية علمة ويجوز للجمعية العامة غير العادية تغيير اسم الشركة طبقاً للمادة (67) من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته ("القانون"). وموافقة مصرف البحرين المركزي	اسم الشركة هو: "مجموعة البركة ش.م.ب. مقفلة " شركة مساهمة بحرينية مقفلة ويجوز للجمعية العامة غير العادية تغيير اسم الشركة طبقاً للمادة (67) من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته ("القانون"). وموافقة مصرف البحرين المركزي.	اضافة "مقفلة" في اسم الشركة.
المادة 5 رأسمال الشركة			اضافة اسماء المساهمين ونسبة تملكهم في رأس المال. (اسم المساهم باللغة العربية، اسم المساهم باللغة الانجليزية، عدد الاسهم، قيمة الاسهم، نسبة التملك)
المادة 7 أسهم الشركة	أسهم الشركة اسمية وقابلة للتداول ويمكن نقل ملكيتها وفقاً لقانون مصرف البحرين المركزي والأنظمة الصادرة في هذا الشأن والمواضع المعمول بها في بورصة البحرين. الأسهم غير قابلة للتجزئة ولكن يجوز أن يشترك شخصان أو أكثر في ملكية سهم واحد أو عدد من الأسهم على أن يمثلهم تجاه الشركة شخص واحد. ويعتبر الشركاء في ملكية السهم أو الأسهم بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على هذه الملكية.	أسهم الشركة اسمية وقابلة للتداول ويمكن نقل ملكيتها وفقاً لقانون الشركات التجارية وقانون مصرف البحرين المركزي والأنظمة الصادرة في هذا الشأن. الأسهم غير قابلة للتجزئة ولكن يجوز أن يشترك شخصان أو أكثر في ملكية سهم واحد أو عدد من الأسهم على أن يمثلهم تجاه الشركة شخص واحد. ويعتبر الشركاء في ملكية السهم أو الأسهم مسئولون بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على هذه الملكية.	حذف الاشارة إلى لوائح بورصة البحرين واطافة الاشارة إلى قانون الشركات التجارية.
المادة 9 التزامات المساهمين	ب- إذا تخلف المساهم عن دفع القسط المستحق على قيمة السهم في ميعاد الاستحقاق جاز لمجلس الإدارة التنفيذ على السهم وذلك بإنذار المساهم بدفع القسط المستحق بكتاب مسجل مصحوباً بعلم الوصول. فإذا لم يتم الوفاء خلال عشرة أيام من تاريخ وصول الإنذار جاز للشركة بيع السهم في بورصة البحرين أو في مزاد علني، ويجوز للمساهم المتخلف حتى اليوم المحدد للمزايدة أن يدفع القيمة المستحقة عليه مضافاً إليها المصروفات التي أنفقتها الشركة .	ب- إذا تخلف المساهم عن دفع القسط المستحق على قيمة السهم في ميعاد الاستحقاق جاز لمجلس الإدارة التنفيذ على السهم وذلك بإنذار المساهم بدفع القسط المستحق بكتاب مسجل مصحوباً بعلم الوصول. فإذا لم يتم الوفاء خلال عشرة أيام من تاريخ وصول الإنذار جاز للشركة بيع السهم في مزاد علني، ويجوز للمساهم المتخلف حتى اليوم المحدد للمزايدة أن يدفع القيمة المستحقة عليه مضافاً إليها المصروفات التي أنفقتها الشركة.	حذف الاشارة إلى بورصة البحرين.

	<p>وتستوفي الشركة من الثمن الناتج عن البيع ما يستحق لها من مصاريف وأقساط متأخرة وترد الباقي لصاحب السهم فإذا لم يكف الثمن للوفاء بهذه المبالغ جاز للشركة الرجوع بالباقي على المساهم بالطرق العادية. ولا يلتزم المساهم إلا بقدر قيمة أسهمه أو الجزء غير المسدد من أصل تلك القيمة ولا يجوز للجمعية العامة أو لمجلس الإدارة تحميل المساهم أية التزامات تزيد عن قيمة الأسهم وكل ذلك مع عدم الإخلال بحق الشركة في أن تستعمل قبل المتأخر في الوقت ذاته أو في أي وقت آخر جميع الحقوق التي تخولها لها الأحكام العامة في القانون.</p>	<p>وتستوفي الشركة من الثمن الناتج عن البيع ما يستحق لها من مصاريف وأقساط متأخرة وترد الباقي لصاحب السهم فإذا لم يكف الثمن للوفاء بهذه المبالغ جاز للشركة الرجوع بالباقي على المساهم بالطرق العادية. ولا يلتزم المساهم إلا بقدر قيمة أسهمه أو الجزء غير المسدد من أصل تلك القيمة ولا يجوز للجمعية العامة أو لمجلس الإدارة تحميل المساهم أية التزامات تزيد عن قيمة الأسهم وكل ذلك مع عدم الإخلال بحق الشركة في أن تستعمل قبل المتأخر في الوقت ذاته أو في أي وقت آخر جميع الحقوق التي تخولها لها الأحكام العامة في القانون.</p>	
<p>- استبدال "تداول" بـ "نقل ملكية". - حذف الإشارة إلى لوائح بورصة البحرين وإضافة الإشارة إلى قانون الشركات التجارية.</p>	<p>المادة (10): نقل ملكية الأسهم وتسجيلها:- يكون نقل ملكية الأسهم وتسجيلها وإيداعها ونقل ملكيتها وتفاصيلها وتسويتها وقيد الرهن والحجز عليها وشراء الشركة لأسهمها وفقاً لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بقانون مصرف البحرين المركزي واللوائح الصادرة تنفيذاً لأحكامه وقانون الشركات التجارية.</p>	<p>المادة (10): تداول الأسهم وتسجيلها:- يكون تداول الأسهم وتسجيلها وإيداعها ونقل ملكيتها وتفاصيلها وتسويتها وقيد الرهن والحجز عليها وشراء الشركة لأسهمها وفقاً لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بقانون مصرف البحرين المركزي واللوائح الصادرة تنفيذاً لأحكامه ولوائح بورصة البحرين.</p>	<p>المادة 10 نقل ملكية الأسهم وتسجيلها</p>
<p>- البند الأول: إضافة الإشارة المادة 238 من قانون الشركات التجارية. - البند الثاني: استبدال الإشارة إلى المادتين 128 و 129 بالمادتين 238 و 239 من قانون الشركات التجارية.</p>	<p>1- كما يجوز بقرار من الجمعية العامة العادية زيادة رأس المال الصادر في حدود رأس المال المصرح به وتحديد الطريقة التي تتم بها هذه الزيادة وفقاً لأحكام المادتين (125) و(126) و(127) مكرر و (1) و (238) من القانون بشرط أن يكون المساهمون قد أدوا قيمة رأس المال الصادر كاملاً. ويجب أن تتم زيادة رأس المال الصادر فعلاً خلال الثلاث سنوات التالية لصدور القرار بالترخيص بالزيادة وأن تكون القيمة الأسمية للسهم الجديدة معادلة للقيمة الأسمية للسهم الأصلي. يجب اعتماد إصدار الأسهم الجديدة من قبل مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة. على إنه يجوز للجمعية العامة</p>	<p>1- كما يجوز بقرار من الجمعية العامة العادية زيادة رأس المال الصادر في حدود رأس المال المصرح به وتحديد الطريقة التي تتم بها هذه الزيادة وفقاً لأحكام المادتين (125) و(126) و(127) مكرر و(127) مكرر 1 من القانون بشرط أن يكون المساهمون قد أدوا قيمة رأس المال الصادر كاملاً. ويجب أن تتم زيادة رأس المال الصادر فعلاً خلال الثلاث سنوات التالية لصدور القرار بالترخيص بالزيادة وأن تكون القيمة الأسمية للسهم الجديدة معادلة للقيمة الأسمية للسهم الأصلي. يجب اعتماد إصدار الأسهم الجديدة من قبل مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة. على إنه يجوز للجمعية العامة إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الأسمية للأسهم وأن تحدد مقدارها، ويضاف صافي هذه العلاوة بعد تنزيل مصروفات</p>	<p>المادة 12 زيادة رأس المال الصادر</p>

	<p>غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الإسمية للأسهم وأن تحدد مقدارها، ويضاف صافي هذه العلاوة بعد تنزيل مصروفات الإصدار إلى الاحتياطي القانوني ولو بلغ نصف رأس المال. ويخطر مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة-بورصة البحرين بالأسباب الموجبة للزيادة في جميع حالات زيادة رأس المال.</p> <p>2- يكون للمساهمين المستحقين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة على النحو المنصوص عليه في المادتين (128) و(129) من القانون ويجب على الشركة اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادتين المذكورتين.</p> <p>3- تصدر الأسهم الجديدة وفقاً لأحكام القانون. يُنشر القرار الصادر بزيادة رأس المال في الموقع الإلكتروني للوزارة المعنيّة بشئون التجارة بعد التأشير بالزيادة في السجل التجاري.</p>	<p>الإصدار إلى الاحتياطي القانوني ولو بلغ نصف رأس المال. ويخطر مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة وبورصة البحرين بالأسباب الموجبة للزيادة في جميع حالات زيادة رأس المال.</p> <p>2- يكون للمساهمين المستحقين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة على النحو المنصوص عليه في المادتين (128) و(129) من القانون ويجب على الشركة اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادتين المذكورتين.</p> <p>3- تصدر الأسهم الجديدة وفقاً لأحكام القانون. يُنشر القرار الصادر بزيادة رأس المال في الموقع الإلكتروني للوزارة المعنيّة بشئون التجارة بعد التأشير بالزيادة في السجل التجاري.</p>	
<p>تم التعديل بناءً على الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة المقفلة بحذف التفاصيل الخاصة بالصكوك.</p>	<p>1- إلى الحد الذي يسمح به الترخيص الصادر من مصرف البحرين المركزي يجوز للشركة أن تصدر صكوك قابلة للتحويل إلى أسهم (بالعملات الأجنبية أو بالعملة المحلية) وفقاً لأحكام القانون وقانون مصرف البحرين المركزي والأنظمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.</p> <p>2- يرجع إلى المعيار الشرعي الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أو ما يقوم مقامها) وأساليب التمويل الإسلامي بالنسبة إلى أية قواعد وأحكام تتعلق بصكوك لم يرد نص عليها في هذا النظام الأساسي.</p> <p>3- تسري قرارات الجمعية العامة للمساهمين على حملة الصكوك، ومع ذلك لا يجوز للجمعيات المذكورة أن تعدل الحقوق المقررة لهم إلا بموافقة تصدر من حملة الصكوك.</p>	<p>1- إلى الحد الذي يسمح به الترخيص الصادر من مصرف البحرين المركزي يجوز للشركة أن تصدر صكوك وأدوات الدين الأخرى (بالعملات الأجنبية أو بالعملة المحلية) وفقاً لأحكام القانون وقانون مصرف البحرين المركزي والأنظمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.</p> <p>2- لا يجوز إصدار الصكوك إلا بعد الوفاء برأس مالها الصادر والمدفوع بالكامل ونشر الميزانية العامة لها وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين ماليتين على الأقل.</p> <p>3- تكون الصكوك إسمية وقابلة للتداول طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذات قيم أو فئات موحدة في الإصدار. وتعطى الصكوك من ذات الإصدار حقوقاً متساوية لمالكها.</p>	<p>المادة 14 إصدار الصكوك وأدوات الدين</p>
<p>تم حذفها</p>		<p>للشركة أن تغطي قيمة صكوك بإحدى الوسيلتين التاليتين:</p>	<p>المادة 15 تغطية قيمة صكوك</p>

		<p>1- طرح صكوك الاستثمار في إكتتاب عام وتتبع في هذا الشأن القواعد والأحكام المقررة في النظام الأساسي والقانون للإكتتاب في الأسهم وبما لا يتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.</p> <p>2- بيع الصكوك عن طريق البنوك وشركات المال والاستثمار ومتعهدي الإكتتاب وفق القواعد والأعراف المعمول بها في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام القوانين النافذة في وقت الإصدار أو مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.</p>	
تم حذفها		<p>إذا تمت تغطية نسبة 50% أو أكثر من الصكوك المطروحة للإكتتاب خلال المدة المحددة أو أية مدة أخرى يتقرر مدّة الإكتتاب إليها يعتبر الإكتتاب تاماً وبخلاف ذلك يجوز لمجلس الإدارة إما الرجوع عن إصدار صكوك ورد الأموال للمكتتبين أو الإكتفاء بالقدر الذي تم تغطيته من الصكوك وإلغاء الرصيد الباقي.</p>	المادة 16 الإكتتاب بصكوك المطروحة أو الرجوع عن الاستثمار
تم نقلها للمادة 14	تم نقلها للمادة 14	<p>1- يرجع إلى المعيار الشرعي الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أو ما يقوم مقامها) وأساليب التمويل الإسلامي بالنسبة إلى أية قواعد وأحكام تتعلق بصكوك لم يرد نص عليها في هذا النظام الأساسي.</p> <p>2- تسري قرارات الجمعية العامة للمساهمين على حملة الصكوك، ومع ذلك لا يجوز للجمعيات المذكورة أن تعدل الحقوق المقررة لهم إلا بموافقة تصدر من حملة الصكوك.</p>	المادة 17 الأحكام الأخرى الخاصة بالصكوك
البند الأول: تعديل الحد الأقصى لأعضاء مجلس الإدارة من خمسة عشر إلى ثلاثة عشر.	1. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أعضاء ولا يزيد على ثلاثة عشر عضواً يتم تعيينهم و/أو انتخابهم على التوالي وفق أحكام النظام الأساسي وتخضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.	1. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أعضاء ولا يزيد على خمسة عشر عضواً يتم تعيينهم و/أو انتخابهم على التوالي وفق أحكام النظام الأساسي وتخضع لموافقة مصرف البحرين المركزي .	المادة 19 مجلس الإدارة:- (2+1)

<p>البنء الثاني: حذف الاشارة الى المءة 172 واضافة الاشارة الى قواعد مصرف البحرين المركزي.</p>	<p>ويجوز تعديل هذا العدد بقرار من الجمعية العامة للمساهمين تبعاً للفقرة (4) من هذه المءة مع مراعاة أحكام القانون.</p> <p>ويراعى أن يشتمل المجلس على عدد من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرار الوزاري رقم 19 لسنة 2018.</p> <p>2- يجوز لكل من يملك 10% أو أكثر من رأس المال أن يعين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس بحيث يعين عضواً واحداً عن كل نسبة مساهمة مقدارها 10% من رأس المال ويسقط حقه في التصويت في النسبة أو النسب التي يتم التعيين عنها، فإذا بقيت بعد ذلك نسبة من الأسهم لا تؤهله لتعيين عضو آخر جاز له استخدام تلك النسبة بالتصويت مشتركاً مع المساهمين الآخرين الذين يكون لهم الحق في إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة (غير المعينين) وفق أحكام الفقرة (3) من هذه المءة.</p> <p>وفي جميع الأحوال، يراعى في تشكيل مجلس إدارة الشركة أحكام النظام الأساسي للشركة والضوابط المشار إليها في القانون وقواعد مصرف البحرين المركزي.</p>	<p>ويجوز تعديل هذا العدد بقرار من الجمعية العامة للمساهمين تبعاً للفقرة (4) تالياً من هذه المءة مع مراعاة أحكام القانون.</p> <p>ويراعى أن يشتمل المجلس على عدد من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرار الوزاري رقم 19 لسنة 2018.</p> <p>2- يجوز لكل من يملك 10% أو أكثر من رأس المال أن يعين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس بحيث يعين عضواً واحداً عن كل نسبة مساهمة مقدارها 10% من رأس المال ويسقط حقه في التصويت في النسبة أو النسب التي يتم التعيين عنها، فإذا بقيت بعد ذلك نسبة من الأسهم لا تؤهله لتعيين عضو آخر جاز له استخدام تلك النسبة بالتصويت مشتركاً مع المساهمين الآخرين الذين يكون لهم الحق في إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة (غير المعينين) وفق أحكام الفقرة (3) من هذه المءة.</p> <p>وفي جميع الأحوال، يراعى في تشكيل مجلس إدارة الشركة أحكام النظام الأساسي للشركة والضوابط المشار إليها في المءة (172) من القانون.</p>	
<p>البنء الاول: استبدال الاشارة الى المءة 173 بالمءة 240 من قانون الشركات التجارية.</p> <p>حذف البنء الثاني المتعلق بالمعلومات الواجب اتاحتها بشأن مرشحي عضوية مجلس الإدارة.</p>	<p>يجب أن تتوافر في عضو مجلس الإدارة الشروط المنصوص عنها في المءة (240) من القانون.</p> <p>وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أياً من الشروط المتقدمة زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدان ذلك الشرط مع مراعاة ما نصت عليه المءة التالية.</p>	<p>1- يجب أن تتوافر في عضو مجلس الإدارة الشروط المنصوص عنها في المءة (173) من القانون .</p> <p>وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أياً من الشروط المتقدمة زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدان ذلك الشرط مع مراعاة ما نصت عليه المءة التالية.</p> <p>2- يجب على الشركة اتاحة المعلومات التالية بشأن كل مرشح لعضوية مجلس الإدارة على موقعها الإلكتروني أو إرسالها</p>	<p>المءة 20 شروط العضوية في مجلس الإدارة</p>

		<p>بشكل شخصي للمساهمين بأية وسيلة معتمدة ابتداء من تاريخ الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العامة:</p> <p>1- السيرة الذاتية بما في ذلك المؤهلات الأكاديمية والمهنية. 2- أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة. 3- أسماء الشركات والجهات التي يزاول فيها العمل أو يشغل فيها عضوية مجلس الإدارة. 4- أي منصب يشغله يتطلب جزءا غير يسير من الوقت. 5- أي معلومات أخرى يحددها القانون.</p>	
<p>المادة 173 بالمادة 240 من قانون الشركات التجارية.</p> <p>البند الثاني: استبدال الإشارة إلى</p>	<p>تنتهي العضوية في المجلس في الحالات التالية:</p> <p>1- إذا تم تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون والنظام الأساسي. 2- إذا فقد أيا من الشروط الواردة الإشارة إليها في المادة 240 من القانون. 3- إذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو الحق ضررا فعليا بها. 4- إذا تخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر مشروع يبلغ مجلس الإدارة به خطيا ويقرر المجلس بشأنه ما يراه مناسباً في حينه. 5- إذا استقال من منصبه أو إعتزله بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا التزم بالتعويض. 6- في حالة وفاة عضو مجلس الإدارة.</p>	<p>تنتهي العضوية في المجلس في الحالات التالية:</p> <p>1- إذا تم تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون والنظام الأساسي. 2- إذا فقد أيا من الشروط الواردة الإشارة إليها في المادة (173) من القانون. 3- إذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو الحق ضررا فعليا بها. 4- إذا تخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر مشروع يبلغ مجلس الإدارة به خطيا ويقرر المجلس بشأنه ما يراه مناسباً في حينه. 5- إذا استقال من منصبه أو إعتزله بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا التزم بالتعويض. 6- في حالة وفاة عضو مجلس الإدارة .</p>	<p>المادة 21 إنتهاء العضوية في المجلس</p>

	<p>7- إذا شغل أي منصب آخر في الشركة يتقاضى عنه راتباً غير منصب يقرر مجلس الإدارة من وقت لآخر دفع راتب لشاغله لطبيعة مهمته التنفيذية.</p>	<p>7- إذا شغل أي منصب آخر في الشركة يتقاضى عنه راتباً غير منصب يقرر مجلس الإدارة من وقت لآخر دفع راتب لشاغله لطبيعة مهمته التنفيذية</p>	
<p>استبدال لفظ "يجوز" بلفظ "على".</p>	<p>ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به.</p> <p>مع مراعاة الحصول على أي موافقات تنظيمية ، على مجلس الإدارة ان يعين رئيساً تنفيذياً يحدد المجلس المهام والصلاحيات الممنوحة له ويكون له حق التوقيع عن الشركة مجتمعاً أو منفرداً حسب قرار المجلس على أن يكون الرئيس التنفيذي بحكم منصبه عضواً في مجلس الإدارة وله فيه صوت معدود.</p> <p>وتبلغ وزارة الصناعة والتجارة بصورة من قرارات انتخاب الرئيس ونائبه وتعيين الرئيس التنفيذي.</p>	<p>ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به.</p> <p>مع مراعاة الحصول على أي موافقات تنظيمية ، يجوز لمجلس الإدارة ان يعين رئيساً تنفيذياً يحدد المجلس المهام والصلاحيات الممنوحة له ويكون له حق التوقيع عن الشركة مجتمعاً أو منفرداً حسب قرار المجلس على أن يكون الرئيس التنفيذي بحكم منصبه عضواً في مجلس الإدارة وله فيه صوت معدود.</p> <p>وتبلغ وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بصورة من قرارات انتخاب الرئيس ونائبه وتعيين الرئيس التنفيذي.</p>	<p>المادة 24 رئيس مجلس الإدارة ونائبه والرئيس التنفيذي</p>
<p>حذف: "ويعتبر أي عضو يرسل إليه مشروع القرار في مكان تواجدته ويتخلف عن الرد عليه خلال ثلاثة أيام عمل التالية لتاريخ إرسال مشروع القرار إليه بأنه موافق على المشروع."</p>	<p>1- يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيس المجلس أو نائبه (عند غيابه أو قيام مانع به) أو من عضوين على الأقل، ويعتبر اجتماع المجلس صحيحاً إذا ما تم حضوره من قبل ما لا يقل عن نصف عدد الأعضاء. يمكن عقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل افتراضي حيث يمكن لأعضاء المجلس حضورها عن طريق مكالمة جماعية أو مكالمة فيديو أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.</p> <p>2- تتخذ قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه. وعلى العضو المعارض أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويجوز للمجلس اتخاذ قرارات بالتمرير أو بالمراسلة بريدياً أو إلكترونياً أو بالفاكس أو بالمحادثات الهاتفية الجماعية أو بالهاتف المرئي أو الفيديو أو أية وسيلة اتصال أخرى مرئية ومسموعة ويشترط لصحة القرار في أي من هذه</p>	<p>1- يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيس المجلس أو نائبه (عند غيابه أو قيام مانع به) أو من عضوين على الأقل، ويعتبر اجتماع المجلس صحيحاً إذا ما تم حضوره من قبل ما لا يقل عن نصف عدد الأعضاء. يمكن عقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل افتراضي حيث يمكن لأعضاء المجلس حضورها عن طريق مكالمة جماعية أو مكالمة فيديو أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.</p> <p>2- تتخذ قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه. وعلى العضو المعارض أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويجوز للمجلس اتخاذ قرارات بالتمرير أو بالمراسلة بريدياً أو إلكترونياً أو بالفاكس أو بالمحادثات الهاتفية الجماعية أو بالهاتف المرئي أو الفيديو أو أية وسيلة اتصال أخرى مرئية ومسموعة ويشترط لصحة القرار في أي من هذه الحالات</p>	<p>المادة 27 نصاب اجتماعات مجلس الإدارة ونصاب صحة القرارات</p>

	<p>الحالات موافقة أغلبية الأعضاء عليها ويجب أن يثبت القرار في محضر أول اجتماع تال للمجلس.</p> <p>3- يمتنع على اي عضو مجلس إدارة التصويت على اي عقد أو ترتيب أو اقتراح آخر يكون له فيه مصلحة مادية.</p> <p>4- يجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للشركة.</p>	<p>موافقة أغلبية الأعضاء عليها ويجب أن يثبت القرار في محضر أول اجتماع تال للمجلس. ويعتبر أي عضو يرسل إليه مشروع القرار في مكان تواجدته ويتخلف عن الرد عليه خلال ثلاثة أيام عمل التالية لتاريخ إرسال مشروع القرار إليه بأنه موافق على المشروع.</p> <p>3- يمتنع على اي عضو مجلس إدارة التصويت على اي عقد أو ترتيب أو اقتراح آخر يكون له فيه مصلحة مادية.</p> <p>4- يجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للشركة.</p>	
<p>البند الاول: حذف العبارة الخاصة بإرسال نسخة من التقرير المذكور مع الوثائق المرفقة إلى إدارة رقابة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ توقيعها.</p> <p>البند الثاني: تعديل المدة اللازمة لإرسال صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتقرير السنوي وتقرير مدقق الحسابات إلى وزارة التجارة لتكون ثلاثة اشهر بدلاً من ستة أشهر.</p>	<p>1. يجب على مجلس الإدارة أن يعد في كل سنة مالية وفي موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين وذلك خلال ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ انتهائها تقريراً عن نشاطات الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي وميزانيتها العمومية وحساب الأرباح والخسائر الخاص بها ويوقع كل من رئيس مجلس الإدارة واحد أعضاء المجلس التقرير والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر.</p> <p>2. يجب على مجلس الإدارة أن يرسل الى الوزارة المعنية بشؤون التجارة ومصرف البحرين المركزي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتقرير السنوي وتقرير مدقق الحسابات موقعاً ومختوماً.</p>	<p>4- يجب على مجلس الإدارة أن يعد في كل سنة مالية وفي موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين وذلك خلال ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ انتهائها تقريراً عن نشاطات الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي وميزانيتها العمومية وحساب الأرباح والخسائر الخاص بها ويوقع كل من رئيس مجلس الإدارة واحد أعضاء المجلس التقرير والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر. وترسل نسخة من التقرير المذكور مع الوثائق المرفقة إلى إدارة رقابة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ توقيعها.</p> <p>2. يجب على مجلس الإدارة أن يرسل الى الوزارة المعنية بشؤون التجارة خلال سنة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتقرير السنوي وتقرير مدقق الحسابات موقعاً ومختوماً.</p>	<p>المادة 32 التقرير السنوي</p>
<p>البند الثاني-ب: التعديل وفق أحكام الشركات المساهمة المقفلة.</p>	<p>أ- تعلن دعوة من له حق حضور الجمعية قانوناً - على أن يكون من بينهم ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي ومدققي الحسابات والممثل القانوني لحملة الصكوك- إن وجد- لانعقاد الجمعية العامة.</p>	<p>أ- تعلن دعوة من له حق حضور الجمعية قانوناً - على أن يكون من بينهم ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي ومدققي الحسابات والممثل القانوني لحملة الصكوك- إن وجد- لانعقاد الجمعية العامة..</p>	<p>المادة 39 أحكام عامة بشأن الجمعيات العامة</p>

<p>2- الدعوة إلى انعقاد الجمعيات العامة:</p>	<p>ب- ترسل الدعوة لحضور الاجتماعات العلمية قبل 21 يوماً على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع في صحيفتين محليتين يوميتين على الأقل ، تصدر إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية.</p> <p>ج- يجوز أن تعقد اجتماعات المساهمين والتصويت فيها باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية أو الهاتفية وفقاً لأحكام القانون مع مراعاة التدابير الصادرة من وزارة الصناعة والتجارة والسليحة بموجب القرار رقم (63) لسنة 2021.</p>	<p>ب- توجه الدعوة لاجتماع الجمعية العامة بخطابات مسجلة بعلم الوصول، أو بأية طريقة أخرى تثبت واقعة العلم بزمان ومكان الاجتماع وجدول الأعمال، وذلك قبل موعد الاجتماع بواحد وعشرين يوماً على الأقل. ويجب أن تُعقد الجمعية مرة واحدة على الأقل خلال الشهور الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية</p> <p>ج- يجوز أن تعقد اجتماعات المساهمين وحضورها والتصويت على جميع بنودها باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية أو الهاتفية وفقاً لأحكام القانون مع مراعاة التدابير الصادرة من وزارة الصناعة والتجارة بموجب القرار رقم (63) لسنة 2021.</p>	
<p>4- جدول الأعمال:</p>	<p>يضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية أو غير عادية. وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناء على طلب المساهمين أو مدققي الحسابات أو وزارة الصناعة و التجارة والسليحة ، يضع جدول الأعمال من طلب انعقاد الجمعية، ولا يجوز بحث أية مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال مع مراعاة أحكام المادة (207) من القانون .</p>	<p>يضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية أو غير عادية. وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناء على طلب المساهمين أو مدققي الحسابات أو وزارة الصناعة و التجارة ، يضع جدول الأعمال من طلب انعقاد الجمعية، ولا يجوز بحث أية مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال.</p>	<p>حذف الإشارة إلى المادة 207 من قانون الشركات التجارية.</p>
<p>7- سجل الحضور:</p>	<p>يسجل المساهمون أسماءهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الشركة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة العادية أو غير العادية بأربع وعشرين ساعة على الأقل ويتضمن السجل أسماء المساهمين وعدد الأسهم التي يملكونها وعدد الأسهم التي يمثلونها وأسماء مالكيها مع تقديم سند التعيين أو الإنابة ويعطى المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة ووكالة.</p>	<p>أ - يسجل المساهمون أسماءهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الشركة أو طرف خارجي مرخص للقيام بهذه الإجراءات قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة العادية أو غير العادية بأربع وعشرين ساعة على الأقل ويتضمن السجل أسماء المساهمين وعدد الأسهم التي يملكونها وعدد الأسهم التي يمثلونها وأسماء مالكيها مع تقديم سند التعيين أو الإنابة ويعطى المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة ووكالة.</p>	<p>البند 7-أ: إضافة إتاحة الخيار للاستعانة بطرف خارجي مرخص للقيام بإجراءات تسجيل أسماء المساهمين قبل موعد الاجتماع.</p> <p>البند 7-ب: إضافة الاستعانة بسكرتير للاجتماع لتحديد وعلان النصاب.</p>

	<p>ب- يعين رئيس الجمعية في بداية الاجتماع أسماء جامعي أصوات المساهمين على أن تقرر الجمعية العامة تعيينهم ويجوز تعيينهم من غير المساهمين. ويطلب الرئيس من مدققي الحسابات وجامعي الأصوات تحديد نسبة حضور المساهمين واثبات ذلك في السجل الخاص بذلك والتوقيع عليه ثم يعلنه الرئيس.</p>	<p>ب- يعين رئيس الجمعية في بداية الاجتماع أسماء جامعي أصوات المساهمين وسكرتير الاجتماع على أن تقرر الجمعية العامة تعيينهم ويجوز تعيينهم من غير المساهمين. ويطلب الرئيس من سكرتير الاجتماع تحديد نسبة حضور المساهمين واثبات ذلك في السجل الخاص بذلك والإعلان عن النصاب القانوني قبل بدء أعمال الاجتماع.</p>	
<p>8- محاضر الاجتماعات:</p>	<p>أ - على رئيس الجمعية العامة أن يعين من بين المساهمين أو من غيرهم أمين سر يتولى إعداد محضر بوقائع اجتماعات الجمعية العامة يثبت فيه عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع أو وكالة ونسبتها إلى مجموع أسهم رأس المال الصادر والمدفوع ويحتوي المحضر كذلك على خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة والقرارات التي اتخذت فيها مع ذكر نصاب التصويت عليها ويرفق بالمحضر جدولاً بأسماء الحاضرين للاجتماع وعدد الأسهم التي يمثلونها أصالة أو وكالة.</p> <p>ب- يوقع المحضر رئيس الاجتماع وأمين السر المعين لإعداد المحضر، وتعتمد الصورة الأصلية الموقعة منهما كدليل على ما ورد في المحضر وكأساس لصور طبق الأصل عن المحضر تصدر عن الشركة.</p>	<p>أ - يتولى سكرتير الاجتماع إعداد محضر بوقائع اجتماعات الجمعية العامة يثبت فيه عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع أو وكالة ونسبتها إلى مجموع أسهم رأس المال الصادر والمدفوع ويحتوي المحضر كذلك على خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة والقرارات التي اتخذت فيها مع ذكر نصاب التصويت عليها ويرفق بالمحضر جدولاً بأسماء الحاضرين للاجتماع وعدد الأسهم التي يمثلونها أصالة أو وكالة.</p> <p>ب- يوقع المحضر رئيس الاجتماع وسكرتير الاجتماع المعين لإعداد المحضر، وتعتمد الصورة الأصلية الموقعة منهما كدليل على ما ورد في المحضر وكأساس لصور طبق الأصل عن المحضر تصدر عن الشركة.</p>	<p>البند 8-أ: استبدال "رئيس الجمعية العامة يعين من بين المساهمين أو من غيرهم أمين سر" بـ "سكرتير الاجتماع".</p> <p>البند 8-ب: استبدال "أمين السر" بـ "سكرتير الاجتماع".</p>
<p>المادة 41 نصاب اجتماعات</p>	<p>لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون لهم حق التصويت يمثلون أكثر من نصف رأس المال، فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجب دعوة الجمعية إلى اجتماع ثانٍ لذات جدول الأعمال يعقد بعد مدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول. ولا يكون الاجتماع الثاني صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون لهم حق التصويت يمثلون أكثر من 30% من رأس المال على الأقل. ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً أيًا كان عدد الحاضرين، ويجوز ألا توجه دعوة جديدة للاجتماعين الأخيرين إذا كان قد حدد تاريخهما في الدعوة إلى الاجتماع الأول شريطة أن يتم نشر عدم انعقاد أي من هذين الاجتماعين في حقيقتين محليتين يوميتين على الأقل، تصدر إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية.</p>	<p>لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون لهم حق التصويت يمثلون أكثر من نصف رأس المال، فإذا لم يتوافر هذا النصاب يكون الاجتماع صحيحاً بالحاضرين بعد نصف ساعة من الموعد المحدد للاجتماع الأول.</p>	<p>التعديل وفق أحكام الشركات المساهمة المقفلة.</p>

<p>المادة 42 التصويت</p>	<p>1- يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي أو إلكترونياً أو بأية طريقة أخرى تقررها الجمعية العامة ويجب أن يكون التصويت بطريق الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو إقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.</p> <p>2- لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة العادية في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم أو إخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة.</p> <p>3- تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع. وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت من ترأس الاجتماع مرجحاً.</p>	<p>1- يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي أو بأية طريقة أخرى تقررها الجمعية العامة ويجب أن يكون التصويت بطريق الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو إقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.</p> <p>2- لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة العادية في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم أو إخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة.</p> <p>3- تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع. وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت من ترأس الاجتماع مرجحاً.</p>	<p>المادة 45 الجمعية العامة العادية 2- نصاب الانعقاد:</p>
<p>التعديل وفق أحكام الشركات المساهمة المقفلة.</p>	<p>لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً ما لم يحضره مساهمون يمثلون ثلثي أسهم الشركة ، فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ ينعقد خلال العشرة أيام التالية للاجتماع الأول ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من ثلث رأس المال .</p> <p>وإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الثاني توجه الدعوة إلى اجتماع ثالث ينعقد خلال العشرة أيام التالية للاجتماع الثاني ، ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً إذا حضره من يمثل ربع رأس المال .</p> <p>ويجوز ألا توجه دعوة جديدة للاجتماعين الأخيرين إذا كان قد حُدد تاريخهما في الدعوة إلى الاجتماع الأول شريطة أن يتم إبلاغ المساهمين بعدم انعقاد الاجتماع الأول . ويصدر القرار بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع .</p>	<p>لا يكون انعقاد الجمعية غير العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ثلثي رأس مال الشركة. فإذا لم يتوفر هذا النصاب رُجبت دعوة للجمعية إلى اجتماع ثانٍ ينعقد خلال الخمسة عشر يوماً التالية للاجتماع الأول، ويكون صحيحاً إذا حضره من يمثلون أكثر من ثلث رأس المال، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الثاني، توجه الدعوة إلى اجتماع ثالث ينعقد خلال الخمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الثاني ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً إذا حضره ربع المساهمين. ويجوز أن لا توجه دعوة جديدة للاجتماع الثاني وللإجتماع الثالث إذا كان قد حدد تاريخه في الدعوة إلى الاجتماع الأول والثاني شريطة أن يتم نشر عدم انعقاد الاجتماع الأول والثاني حسبما يكون الحال في صحتين محليتين يوميتين على الأقل، تصدر إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية.</p>	

<p>المادة 57 ميزانية الشركة السنوية وتقرير مجلس الإدارة</p>	<p>1- يضع مجلس الإدارة عن كل سنة مالية في موعد أقصاه ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها ما يلي:</p> <p>أ - ميزانية للشركة عن السنة المالية المنتهية متضمنة تفاصيل موجودات الشركة والتزاماتها.</p> <p>ب- حساب الأرباح والخسائر.</p> <p>ج- تقريراً مفصلاً عن أعمال الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية وبيانات تفصيلية بالطريقة التي يقترحها المجلس لتوزيع صافي أرباح هذه السنة والأرباح المرحلة من السنة السابقة ويرفق هذا التقرير بالميزانية. ويوقع التقرير والميزانية وحساب الأرباح والخسائر كل من رئيس مجلس الإدارة واحد الأعضاء ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تنفيذ ذلك.</p> <p>يقوم مجلس الإدارة بنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية من التقرير السنوي والنص الكامل لتقرير مدقق الحسابات في صحيفة محلية تصدر باللغة العربية</p>	<p>1- يضع مجلس الإدارة عن كل سنة مالية في موعد أقصاه ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها ما يلي:</p> <p>أ - ميزانية للشركة عن السنة المالية المنتهية متضمنة تفاصيل موجودات الشركة والتزاماتها.</p> <p>ب- حساب الأرباح والخسائر.</p> <p>ج- تقريراً مفصلاً عن أعمال الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية وبيانات تفصيلية بالطريقة التي يقترحها المجلس لتوزيع صافي أرباح هذه السنة والأرباح المرحلة من السنة السابقة ويرفق هذا التقرير بالميزانية. ويوقع التقرير والميزانية وحساب الأرباح والخسائر كل من رئيس مجلس الإدارة واحد الأعضاء ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تنفيذ ذلك.</p> <p>2- يقوم مجلس الإدارة بنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية من التقرير السنوي والنص الكامل لتقرير مدقق الحسابات في صحيفة محلية تصدر باللغة العربية وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.</p>	<p>المادة 60 المنازعات</p>
<p>حذف البند الثالث: "ويجب على كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر رئيس مجلس الإدارة بخطاب مسجل قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر على الأقل، ويجب على رئيس مجلس الإدارة إدراج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية العامة، فإذا رفضت الجمعية العامة هذا الاقتراح لم</p>	<p>1. يكون رفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار تلحق بمجموع المساهمين من حق الشركة، ويجب أن يصدر قرار من الجمعية العامة برفع الدعوى على أن يتولاها رئيس مجلس الإدارة، وإذا كان رئيس مجلس الإدارة ممن تخاصمهم الشركة وجب أن تعين الجمعية العامة عضواً آخر من مجلس الإدارة لإقامة الدعوى، وإذا كانت الدعوى موجهة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة وجب أن تعين الجمعية العامة من ينوب عنها من غير أعضاء المجلس في رفع الدعوى.</p>	<p>1. يكون رفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار تلحق بمجموع المساهمين من حق الشركة، ويجب أن يصدر قرار من الجمعية العامة برفع الدعوى على أن يتولاها رئيس مجلس الإدارة، وإذا كان رئيس مجلس الإدارة ممن تخاصمهم الشركة وجب أن تعين الجمعية العامة عضواً آخر من مجلس الإدارة لإقامة الدعوى، وإذا كانت الدعوى موجهة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة وجب أن تعين الجمعية العامة من ينوب عنها من غير أعضاء المجلس في رفع الدعوى.</p>	

<p>يجز لأي مساهم إعادة طرحه باسمه الشخصي. "</p>	<p>لكل مساهم أن يرفع دعوى المسؤولية منفرداً ضد مجلس إدارة الشركة في حالة عدم قيام الشركة برفعها وفقاً لأحكام الفقرة (1) أعلاه إذا تسبب الخطأ في إلحاق ضرر خاص به كمساهم، وذلك بعد قيامه بإخطار الشركة بموجب كتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول بعزمه على رفع الدعوى قبل رفعها بثلاثين يوماً على الأقل. ويقع باطلاً كل شرط في نظام الشركة يقضي بغير ذلك. ويجوز للمساهم أن يطلب أثناء نظر الدعوى إلزام المدعى عليه أو الغير بتقديم ما تحت يده من أية محررات، أو فئات منها، تكون ذات صلة دون الحاجة لتحديد كل محرر على حدة.</p> <p>2. وإذا كانت الشركة في دور التصفية تولى المصفي رفع الدعوى بعد الحصول على قرار من الجمعية العامة.</p>	<p>لكل مساهم أن يرفع دعوى المسؤولية منفرداً ضد مجلس إدارة الشركة في حالة عدم قيام الشركة برفعها وفقاً لأحكام الفقرة (1) أعلاه إذا تسبب الخطأ في إلحاق ضرر خاص به كمساهم، وذلك بعد قيامه بإخطار الشركة بموجب كتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول بعزمه على رفع الدعوى قبل رفعها بثلاثين يوماً على الأقل. ويقع باطلاً كل شرط في نظام الشركة يقضي بغير ذلك. ويجوز للمساهم أن يطلب أثناء نظر الدعوى إلزام المدعى عليه أو الغير بتقديم ما تحت يده من أية محررات، أو فئات منها، تكون ذات صلة دون الحاجة لتحديد كل محرر على حدة .</p> <p>2. وإذا كانت الشركة في دور التصفية تولى المصفي رفع الدعوى بعد الحصول على قرار من الجمعية العامة.</p> <p>3. ويجب على كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر رئيس مجلس الإدارة بخطاب مسجل قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر على الأقل، ويجب على رئيس مجلس الإدارة إدراج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية العامة، فإذا رفضت الجمعية العامة هذا الاقتراح لم يجز لأي مساهم إعادة طرحه باسمه الشخصي.</p>
---	---	--

General notes:

- The schedule below includes the major amendments made in the Memorandum and Articles of Association of ALBARAKA GROUP B.S.C for the purpose of delisting the Company's shares from Bahrain Bourse and converting its form from a public shareholding company to a closed shareholding company.
- Minor amendments are not reflected in the schedule below, e.g. the change of the name of the Ministry of Industry and Commerce ("MOIC") as well as the removal of the name of Bahrain Bourse.
- General minor rewording of a few statements is also not included in the schedule below.
- The draft remains, in all cases, subject to the Central Bank of Bahrain and MOIC review.

A**Memorandum of Association**

Article Number	Current Article	Amended Article	Comments
Article 1 Name of the Company	The name of the Company shall be “Al Baraka Group–BSC.”, a Bahraini Public Shareholding Company. The Extraordinary General meeting may change the name in accordance with Article 67 of the Commercial Company Law No. 21 of 2001, as amended (“ Law ”) and the approval of the Central Bank of Bahrain	The name of the Company shall be “Al Baraka Group BSC Closed ”, a Bahraini Closed Shareholding Company. The Extraordinary General meeting may change the name in accordance with Article 67 of the Commercial Company Law No. 21 of 2001, as amended (“ Law ”) and the approval of the Central Bank of Bahrain	Addition of the term “Closed” in the Company’s name.

B
Articles of Association

Clause Number	Current Clause	Amended Clause	Comments
<p>Article 1 Name of the Company</p>	<p>The name of the Company shall be “Al Baraka Group–BSC.”, a Bahraini Public Shareholding Company. The Extraordinary General meeting may change the name in accordance with Article 67 of the Commercial Company Law No. 21 of 2001, as amended (“Law”) and the approval of the Central Bank of Bahrain</p>	<p>The name of the Company shall be “Al Baraka Group BSC Closed”, a Bahraini Closed Shareholding Company. The Extraordinary General meeting may change the name in accordance with Article 67 of the Commercial Company Law No. 21 of 2001, as amended (“Law”) and the approval of the Central Bank of Bahrain</p>	<p>Addition of the term “Closed” in the Company’s name.</p>
<p>Article 5 Capital of the Company</p>			<p>Names of the Company’s Shareholders and their Ownership shall be added. (Name of the shareholder in Arabic, Name in English, no. of shares, value, percentage)</p>

<p><u>Article 7: Company Shares</u></p>	<p>The shares of the Company shall be nominal, tradeable and the title thereof may be transferred in accordance with the CBB Law and the regulations issued to this effect as well as the applicable regulations of the Bahrain Bourse. The shares shall be indivisible but one or more persons may jointly hold title to one or several shares provided that they shall be represented in relation to the Company by one person. Joint owners of a share or shares shall be jointly responsible for liabilities arising from such ownership.</p>	<p>The shares of the Company shall be nominal, tradeable and the title thereof may be transferred in accordance with the Commercial Companies Law and the CBB Law and the regulations issued to this effect. The shares shall be indivisible but one or more persons may jointly hold title to one or several shares provided that they shall be represented in relation to the Company by one person. Joint owners of a share or shares shall be jointly responsible for liabilities arising from such ownership.</p>	<p>Removal of the reference to the regulations of Bahrain Bourse and addition of the reference to the Commercial Companies Law.</p>
--	--	---	---

<p><u>Article 9: Shareholders' Obligations</u></p> <p><u>(b)</u></p>	<p>(b) If a Shareholder fails to pay an instalment on the value of any share on its due date, the Board of Directors may proceed with execution against the said share or shares by giving notice to the shareholder to that effect by registered mail with recorded delivery. If the shareholder fails to pay within 10 days of the date of receipt of such notice, the Company may sell the said share or shares at the Bahrain Bourse or by public auction. However, the defaulting shareholder may, before the date fixed for the said auction, pay the amount due together with the expenses incurred by the Company;</p>	<p>(b) If a Shareholder fails to pay an instalment on the value of any share on its due date, the Board of Directors may proceed with execution against the said share or shares by giving notice to the shareholder to that effect by registered mail with recorded delivery. If the shareholder fails to pay within 10 days of the date of receipt of such notice, the Company may sell the said share or shares by public auction. However, the defaulting shareholder may, before the date fixed for the said auction, pay the amount due together with the expenses incurred by the Company;</p>	<p>Removal of the reference to Bahrain Bourse.</p>
--	---	---	--

	<p>The Company shall deduct from the amount realized out of the sale of such shares, the delayed instalments together with expenses incurred in securing payment of the amount due and the balance shall be paid to the share's owner. If the proceeds of sale are insufficient to cover these amounts, the Company may have recourse to the usual methods for recovering the balance from the shareholder. A shareholder shall not be liable except to the extent of the value of his shares or the unpaid portion of such values. Neither the General Meeting nor the Board of Directors may impose any obligation on</p>	<p>The Company shall deduct from the amount realized out of the sale of such shares, the delayed instalments together with expenses incurred in securing payment of the amount due and the balance shall be paid to the share's owner. If the proceeds of sale are insufficient to cover these amounts, the Company may have recourse to the usual methods for recovering the balance from the shareholder. A shareholder shall not be liable except to the extent of the value of his shares or the unpaid portion of such values. Neither the General Meeting nor the Board of Directors may impose any</p>	
--	---	---	--

	<p>the shareholder in excess of the value of his shares, without prejudice to the right of the Company to exercise against the defaulting shareholder at the same time or any other time all the rights available to it under the general provisions of the Law.</p>	<p>obligation on the shareholder in excess of the value of his shares, without prejudice to the right of the Company to exercise against the defaulting shareholder at the same time or any other time all the rights available to it under the general provisions of the Law.</p>	
<p><u>Article 10: Trading and Registration of Shares</u></p>	<p><u>Article 10: Trading and Registration of Shares</u></p> <p>The trading, registration, depositing, transferring, setting off, settlement, registration of mortgage, attachment, and the company’s purchase of its own shares shall be according to the CBB Law and its implementation regulations and the regulations of the Bahrain Bourse.</p>	<p><u>Article 10: Shares Transfer and Registration</u></p> <p>The transfer, registration, depositing, transferring, setting off, settlement, registration of mortgage, attachment, and the company’s purchase of its own shares shall be according to the CBB Law and its implementation regulations and the Commercial Companies Law.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Change of term “Trading” to “Shares Transfer”. - Removal of the reference to the regulations of Bahrain Bourse and addition of the reference to the Commercial Companies Law.

<p><u>Article 12: Increase of Issued Capital</u></p>	<p>1. The issued capital of the Company may be increased within the limits of the authorized capital by resolution of the Ordinary General Meeting, which shall determine the manner of such increase in accordance with the provisions of Articles 125, 126, 127(bis) and 127(bis 1) of the Law, provided that the capital shall not be increased except after the shareholders have paid in full all the issued capital. The actual issued capital shall be increased within three years following the date on which a resolution authorizing the increase is issued, provided that the nominal value of the new shares shall be equivalent to the nominal value of the original shares. The issuance of new shares shall be approved by the CBB and the Ministry of Industry, Commerce and Tourism. The</p>	<p>1. The issued capital of the Company may be increased within the limits of the authorized capital by resolution of the Ordinary General Meeting, which shall determine the manner of such increase in accordance with the provisions of Articles 125, 126, 127(bis), 127(bis 1), and 238 of the Law, provided that the capital shall not be increased except after the shareholders have paid in full all the issued capital. The actual issued capital shall be increased within three years following the date on which a resolution authorizing the increase is issued, provided that the nominal value of the new shares shall be equivalent to the nominal value of the original shares. The issuance of new shares shall be approved by the CBB and the Ministry of Industry and</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Clause (1) Addition the reference to article 238 of the Commercial Companies Law. - Clause (2) replacement of the reference to articles 128 and 129 of the Commercial Companies Law to 238 and 239 of the same Law.
---	--	---	--

	<p>Extraordinary General Meeting may, however, resolve to issue shares at a premium to be added to the nominal value and may fix the value of such premium. The net total of the said premium shall be added, after deduction of expenses of the share issue, to the Legal Reserve Account even if it amounts to half the capital. The Central Bank of Bahrain, the Ministry of Industry, Commerce and Tourism and the Bahrain Bourse shall be furnished with reports and reasons necessitating an increase in all cases of increase of capital.</p> <p>2. Priority to subscribe to the new shares shall be given to existing shareholders in the manner specified in Articles 128 and 129 of the Law, and the Company shall</p>	<p>Commerce. The Extraordinary General Meeting may, however, resolve to issue shares at a premium to be added to the nominal value and may fix the value of such premium. The net total of the said premium shall be added, after deduction of expenses of the share issue, to the Legal Reserve Account even if it amounts to half the capital. The Central Bank of Bahrain, the Ministry of Industry and Commerce and the Bahrain Bourse shall be furnished with reports and reasons necessitating an increase in all cases of increase of capital.</p> <p>2. Priority to subscribe to the new shares shall be given to existing shareholders in the manner specified in Articles 238 and 239 of the Law, and the Company shall</p>	
--	---	--	--

	<p>follow the procedures set out in the said two Articles.</p> <p>3. The new shares shall be issued in accordance with the provisions of the Law. The Resolution to increase the capital shall be published in the website of the Ministry concerned with Commerce after registering the increase in the Registration Record.</p>	<p>follow the procedures set out in the said two Articles.</p> <p>3. The new shares shall be issued in accordance with the provisions of the Law. The Resolution to increase the capital shall be published in the website of the Ministry concerned with Commerce after registering the increase in the Registration Record.</p>	
--	---	---	--

<p><u>Article 14 : Issue of Sukuk and Debt Instruments</u></p>	<p>1. To the extent permitted by the license issued by the CBB, the Company may issue sukuk and other forms of debt instruments (in foreign currencies or in local currency) in accordance with the provisions of the Law, CBB Law and the regulations issued by the CBB from time to time.</p> <p>2. The sukuk may not be issued unless the issued capital of the Company has been fully paid up and the balance sheet and profit and loss account for at least two financial years are published.</p> <p>3. The sukuk shall be nominal, and negotiable, having equal value or denominations on the issue date. The sukuk of the same issue/class shall confer equal rights upon their holders.</p>	<p>1. To the extent permitted by the license issued by the CBB, the Company may issue sukuk convertible into shares (in foreign currencies or in local currency) in accordance with the provisions of the Law, CBB Law and the regulations issued by the CBB from time to time.</p> <p>2. Reference shall be made to Sharia Standard issued by Accounting and Auditing organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) (or its Successor) for any rules or provisions relating to sukuk to which reference is not made in these Articles of Association.</p> <p>3. Resolutions of the General Meeting of shareholders shall apply to holders of sukuk. The Said resolutions shall not, however, affect the established rights of the sukuk holders unless they give their consent.</p>	<p>Amended to be in line with the provisions of the closed shareholding companies by removing the detailed provisions in relation to Sukuk.</p>
---	---	--	---

<p><u>Article 15: Cover for Sukuk Value</u></p>	<p>The Company may cover the value of sukuk by one of the following two methods:</p> <p>1. By floating investment sukuk by means of public subscription in which case the rules and provisions prescribed for share subscription in these Articles of Association and the Law shall be applicable to the extent not in conflict with the principles and rules of Islamic Shari'a.</p> <p>1. By sale of investment sukuk through banks, finance and investment companies and underwriters, in which case the prevailing custom and practice shall be applicable without being in conflict with the provisions of the applicable law at the time of issue or with the principles and rules of Islamic Shari'a.</p>	<p>Deleted</p>	
--	---	----------------	--

<p><u>Article 16: Subscription in the Offered Sukuk or Giving Up the Loan</u></p>	<p>If 50% or more of the sukuk offered for public subscription are subscribed for during the fixed period or any other extended period for subscription, such subscription shall be deemed to have been completed, otherwise the Board of Directors may either cancel issuing the Sukuk and refund amounts of subscriptions to subscribers or be satisfied with the number of investment sukuk subscribed and cancel the balance.</p>	<p>Deleted</p>	

<p><u>Article 17: Other Provisions Relating to Sukuk</u></p>	<p>1. Reference shall be made to Sharia Standard issued by Accounting and Auditing organisation for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) (or its Successor) for any rules or provisions relating to sukuk to which reference is not made in these Articles of Association.</p> <p>2. Resolutions of the General Meeting of shareholders shall apply to holders of sukuk. The Said resolutions shall not, however, affect the established rights of the sukuk holders unless they give their consent.</p>	<p>Moved to article 14</p>	<p>Moved to article 14</p>
---	---	----------------------------	----------------------------

<p>Article 19: Board of Directors (1 + 2)</p>	<p>1. The Company shall be administered by a Board of Directors consisting of a number of directors not less than 5 (five) and not exceeding 15 (fifteen) to be appointed and/or elected respectively in accordance with the provisions of these Articles of Association and subject to the approval of the CBB.</p> <p>The number of directors may be varied according to Paragraph 4 of this Article subject to the provisions of the Law.</p> <p>The Board of Directors shall include a number of independent and non-executive members in accordance with the corporate governance principles issued by the CBB as well as Ministerial Order No. 19 of 2018.</p> <p>2. A shareholder who owns 10% or more of the capital may appoint his representative on the Board of</p>	<p>1. The Company shall be administered by a Board of Directors consisting of a number of directors not less than 5 (five) and not exceeding 15 (fifteen) 13 (thirteen) to be appointed and/or elected respectively in accordance with the provisions of these Articles of Association and subject to the approval of the CBB.</p> <p>The number of directors may be varied according to Paragraph 4 of this Article subject to the provisions of the Law.</p> <p>The Board of Directors shall include a number of independent and non-executive members in accordance with the corporate governance principles issued by the CBB as well as Ministerial Order No. 19 of 2018.</p> <p>2. A shareholder who owns 10% or more of the capital may appoint his representative on the Board of</p>	<p>Clause 1:</p> <ul style="list-style-type: none"> - Change of the maximum number of board members from 15 to 13. <p>Clause 2: removal of the reference to Article 172 and addition to the reference to the CBB Rulebook.</p>
---	---	---	---

	<p>Directors proportionately to the total number of Board members, so that one member shall be appointed for each 10% shareholding in the capital, and the shareholder shall forfeit his right of voting to the extent of the percentage or percentages of shares for which an appointment is made. If the shareholder still holds a percentage that is not enough to make him eligible for appointment of another member, he may use such percentage in voting with the other shareholders who have the right to elect members of the Board of Directors (other than appointed members) in accordance with the provisions of Paragraph 3 of this Article.</p> <p>In all cases the composition of the Board of Directors shall observe the Articles of Association of the</p>	<p>Directors proportionately to the total number of Board members, so that one member shall be appointed for each 10% shareholding in the capital, and the shareholder shall forfeit his right of voting to the extent of the percentage or percentages of shares for which an appointment is made. If the shareholder still holds a percentage that is not enough to make him eligible for appointment of another member, he may use such percentage in voting with the other shareholders who have the right to elect members of the Board of Directors (other than appointed members) in accordance with the provisions of Paragraph 3 of this Article.</p> <p>In all cases the composition of the Board of Directors shall observe the Articles of Association of the company and the controls referred</p>	
--	---	---	--

	company and the controls referred to in Article (172) of the Law.	to in the Law and the CBB Rulebook.	
--	--	-------------------------------------	--

<p>Article 20: Qualifications of Membership of the Board of Directors</p>	<p>1. A member of the Board of Directors shall have the qualifications provided in Article 173 of the Law.</p> <p>If a Board member forfeits any of the aforesaid conditions, he shall cease to be a member of the Board of Directors from the date of forfeiture, subject always to the provisions of the following Article.</p> <p>2. The Company shall make, with regard to each candidate for the board of directors election in its website or by sending the same to the shareholders at the time of the invitation to the General Meeting the following information:</p> <p>1. The candidate's resume including academic and professional qualifications.</p> <p>2. Any work undertaken by the candidate directly or indirectly which compete with the company.</p> <p>3. Name of companies and institutions where the candidates works or holds board membership.</p>	<p>A member of the Board of Directors shall have the qualifications provided in Article 240 of the Law.</p> <p>If a Board member forfeits any of the aforesaid conditions, he shall cease to be a member of the Board of Directors from the date of forfeiture, subject always to the provisions of the following Article.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Clause (1) Replacement of the reference to article 173 of the Commercial Companies Law to article 240. - Removal of clause (2) in relation to the information which shall be provided about the candidates of the board of directors.
---	--	--	--

	<p>4. Any job which requires devoting more time.</p> <p>5. Any other information required to be declared by law.</p>		
--	--	--	--

<p>Article 21: Termination of Membership of Directors</p>	<p>A director’s membership of the Board of Directors terminates in the following events:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. If he was appointed or elected contrary to the provisions of Law or Articles of Association. 2. If he loses any of the qualifying conditions referred to in Article 173 of the Law. 3. If he misuses his position as director in carrying on business that is competitive to that of the Company or if he causes actual damage to it. 4. If he fails to attend three consecutive meetings of the Board without lawful excuse notified in writing to the Board, and the Board shall resolve on this matter as it may deem fit. 5. If he resigns or withdraws from his office, provided the foregoing shall be done in an opportune time, otherwise he shall be liable to pay damages to the Company. 	<p>A director’s membership of the Board of Directors terminates in the following events:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. If he was appointed or elected contrary to the provisions of Law or Articles of Association. 2. If he loses any of the qualifying conditions referred to in Article 173 240 of the Law. 3. If he misuses abuses his position as director in carrying on business that is competitive to that of the Company or if he causes actual damage to it. 4. If he fails to attend three consecutive meetings of the Board without lawful excuse notified in writing to the Board, and the Board shall resolve on this matter as it may deem fit. 5. If he resigns or withdraws from his office, provided the foregoing shall be done in an opportune time, otherwise he shall be liable to pay damages to the Company. 	<ul style="list-style-type: none"> - Clause (1) replacement of the reference to article 173 of the Commercial Companies Law to article 240 of the same Law. - Clause (3) change of the term “misuses” to “abuses”.
--	---	--	--

	<p>6. Death of the board of director's member.</p> <p>7. If he occupies any other office in the Company for which he would receive remuneration other than that which the Board of Directors may decide from time to time to remunerate its occupier because of the executive nature of his duties.</p>	<p>6. Death of the board of director's member.</p> <p>7. If he occupies any other office in the Company for which he would receive remuneration other than that which the Board of Directors may decide from time to time to remunerate its occupier because of the executive nature of his duties.</p>	
--	---	---	--

<p><u>Article 24: Chairman, Deputy Chairman and Chief Executive Officer</u></p>	<p>The Board of Directors shall elect by secret ballot its Chairman and Deputy Chairman each of whom shall hold office for a three year term renewable further for one or more terms. In the absence or disability of the Chairman, the Deputy Chairman shall act in his place.</p> <p>Subject to any regulatory approvals being obtained, the Board of Directors may appoint a Chief Executive Officer, and specify his duties and powers. He shall have the right to sign for and on behalf of the Company severally or jointly as the Board of Directors may resolve. The Chief Executive shall be Executive Board Member and having a countable vote therein.</p> <p>The Ministry of Industry, Commerce and Tourism shall be furnished with copies of resolutions for election of the Chairman,</p>	<p>The Board of Directors shall elect by secret ballot its Chairman and Deputy Chairman each of whom shall hold office for a three year term renewable further for one or more terms. In the absence or disability of the Chairman, the Deputy Chairman shall act in his place.</p> <p>Subject to any regulatory approvals being obtained, the Board of Directors may shall appoint a Chief Executive Officer, and specify his duties and powers. He shall have the right to sign for and on behalf of the Company severally or jointly as the Board of Directors may resolve. The Chief Executive shall be Executive Board Member and having a countable vote therein.</p> <p>The Ministry of Industry and Commerce shall be furnished with copies of resolutions for election of the Chairman,</p>	<p>Change of the term “may” to “shall”.</p>
--	--	--	--

	Deputy Chairman, and the Chief Executive Officer.	Deputy Chairman, and the Chief Executive Officer.	
--	---	---	--

<p><u>Article 27: Attendance Quorum and Voting Quorum at Board of Directors' Meetings</u></p>	<p>1. The Board of Directors shall meet at the summons of its Chairman or his Deputy (in event of his absence or disability) or if requested to do so by at least two directors. A meeting of the Board of Directors shall be valid if attended by not less than half of the directors. Board meetings can be held virtually where members of the Board may attend by conference call, video call or any other electronic means.</p> <p>2. Resolutions of the Board of Directors shall be adopted by a simple majority vote of the directors present. In case of a tie, the Chairman or in his absence his deputy shall have a casting vote. A dissenting member of the Board shall record his dissent in the Minutes. The Board may adopt resolutions by circulation, correspondence, including post, electronic mail or fax</p>	<p>1. The Board of Directors shall meet at the summons of its Chairman or his Deputy (in event of his absence or disability) or if requested to do so by at least two directors. A meeting of the Board of Directors shall be valid if attended by not less than half of the directors. Board meetings can be held virtually where members of the Board may attend by conference call, video call or any other electronic means.</p> <p>2. Resolutions of the Board of Directors shall be adopted by a simple majority vote of the directors present. In case of a tie, the Chairman or in his absence his deputy shall have a casting vote. A dissenting member of the Board shall record his dissent in the Minutes. The Board may adopt resolutions by circulation, correspondence, including post, electronic mail or fax</p>	<p>Clause (2) Removal of: “Any member to whom a proposed resolution is sent (wherever he is located) who fails to respond within three working days following the date on which the proposed resolution is sent to him shall be considered to have approved the resolution.”</p>
--	---	---	--

	<p>correspondence or conference telephone calls, or telephone with a view or video or any other means of communication with view and sound, provided that in order for resolutions taken in this manner to be valid, they shall be approved by the majority of the members and recorded in the minutes of the following Board meeting. Any member to whom a proposed resolution is sent (wherever he is located) who fails to respond within three working days following the date on which the proposed resolution is sent to him shall be considered to have approved the resolution.</p> <p>3. A Director is prohibited from voting on any contract or arrangement or any other proposal in which he has an interest which is a material interest.</p>	<p>correspondence or conference telephone calls, or telephone with a view or video or any other means of communication with view and sound, provided that in order for resolutions taken in this manner to be valid, they shall be approved by the majority of the members and recorded in the minutes of the following Board meeting.</p> <p>3. A Director is prohibited from voting on any contract or arrangement or any other proposal in which he has an interest which is a material interest.</p>	
--	--	--	--

	4. The Board of Directors shall meet at least four times in every financial year.	4. The Board of Directors shall meet at least four times in every financial year.	
--	---	---	--

<p>Article 32: Annual Report</p>	<p>1.The Board of Directors shall prepare in respect of each financial year within the period that may permit for convening the Annual General Meeting of Shareholders and within a maximum of three months from the end of each financial year, a report on the activities of the Company during the financial year and its financial situation, the balance sheet of the Company and a profit and loss statement. The Chairman of the Board of Directors and one of the Directors shall sign the Report and the Balance Sheet and the Profit and Loss Statement. A copy of the said Report attached to said documents shall be sent to the Directorate of Company Affairs at the Ministry of Industry, Commerce and Tourism not later than ten (10) calendar days after it has been signed.</p> <p>2. The Board of Director shall submit to the concerned Ministry of Commerce within six months from the date of the end of its financial year a copy of the Financial</p>	<p>1.The Board of Directors shall prepare in respect of each financial year within the period that may permit for convening the Annual General Meeting of Shareholders and within a maximum of three months from the end of each financial year, a report on the activities of the Company during the financial year and its financial situation, the balance sheet of the Company and a profit and loss statement. The Chairman of the Board of Directors and one of the Directors shall sign the Report and the Balance Sheet and the Profit and Loss Statement.</p> <p>2. The Board of Director shall submit to the concerned Ministry of Commerce and Central Bank of Bahrain, within three months from the date of the end of its</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Clause (1) – removal of statement in relation to sending the board’s report to the Ministry of Industry and Commerce within 10 days. - Clause (2) change of the period of sending the Financial Statements, Profit and Loss Statement, the Annual Report and the signed and stamped Auditor Report from 6 to 3 months as per the Law.
---	---	--	--

	Statements, Profit and Loss Statement, the Annual Report and the signed and stamped Auditor Report.	financial year a copy of the Financial Statements, Profit and Loss Statement, the Annual Report and the signed and stamped Auditor Report.	
--	---	--	--

<p><u>Article 39: General Provisions Applicable to General Meetings</u></p> <p>2. <u>Convening General Meetings</u></p>	<p>a. Persons and authorities who have the right to convene General Meetings shall invite every person who is legally entitled to attend General Meetings, provided those given notice to attend shall include representatives from Ministry of Industry, Commerce and Tourism, Central Bank of Bahrain, the Auditors and the legal representative of Investment Sukuk holders, if any.</p> <p>b. Notice to attend General Meetings shall be published at least 21 days prior to the date fixed for the meeting in at least two daily local newspapers, one published in Arabic language and one</p>	<p>a. Persons and authorities who have the right to convene General Meetings shall invite every person who is legally entitled to attend General Meetings, provided those given notice to attend shall include representatives from Ministry of Industry and Commerce, Central Bank of Bahrain, the Auditors and the legal representative of Investment Sukuk holders, if any.</p> <p>b. The invitation for the General Assembly to convene shall be made by a registered mail with acknowledgment of receipt or by any other means of notification indicating knowledge of the time,</p>	<p>Clause 2-b: Amended to be in line with the closed shareholding companies' provisions.</p>
---	---	---	---

	<p>published in English language</p> <p>c. The shareholders meetings may also be convened and voted using electronic or telephonic means of communication in accordance with the provisions of the Law and in compliance with the Resolution of the Ministry of Commerce No.63 for the year 2021.</p>	<p>venue and agenda of the meeting, at least twenty-one days prior to the meeting. The Assembly shall convene at least once during the three months following the end of the fiscal year.</p> <p>c. The shareholders meetings may also be convened and voted using electronic or telephonic means of communication in accordance with the provisions of the Law and in compliance with the Resolution of the Ministry of Commerce No.63 for the year 2021.</p>	
--	--	--	--

<p>4. <u>The Agenda</u></p>	<p>The Board of Directors shall prepare the agenda for the Ordinary or Extraordinary General Meetings. In cases where the General Meeting may be summoned by the shareholders or at the request of the Auditors or on a directive from the Ministry of Industry, Commerce and Tourism, the agenda shall be prepared by those who summoned the meeting. No issues other than those stated on the agenda shall be debated, subject to provisions of Article 207 of the Law.</p>	<p>The Board of Directors shall prepare the agenda for the Ordinary or Extraordinary General Meetings. In cases where the General Meeting may be summoned by the shareholders or at the request of the Auditors or on a directive from the Ministry of Industry and Commerce, the agenda shall be prepared by those who summoned the meeting. No issues other than those stated on the agenda shall be debated.</p>	<p>Deletion of the reference to article 207 of the Commercial Companies Law.</p>
------------------------------------	--	---	--

<p>7. <u>Attendance Record</u></p>	<p>a. Shareholders shall enter their names in a special register to be prepared at the Principal Office of the Company at least 24 hours before the time fixed for holding the General Meeting. The said register shall include the names of shareholders, the number of shares owned by them, and the number of shares they represent and the names of the owners of the said shares and the documents evidencing their appointment and proxies. The shareholder shall be given an attendance card wherein shall be indicated the number of votes to which he is entitled as a principal or proxy.</p>	<p>a. Shareholders shall enter their names in a special register to be prepared at the Principal Office of the Company or any third party licensed to conduct these procedures at least 24 hours before the time fixed for holding the General Meeting. The said register shall include the names of shareholders, the number of shares owned by them, and the number of shares they represent and the names of the owners of the said shares and the documents evidencing their appointment and proxies. The shareholder shall be given an attendance card wherein shall be indicated the number of</p>	<p>Clause 7-a: addition to the option of allowing third party licensed to conduct the procedure of entering the shareholders names in the register before the general meeting.</p>
---	---	---	--

	<p>b. The Chairman shall at the beginning of the Meeting nominate vote checkers who shall be appointed by with the approval of the General Meeting. Vote checkers may be appointed from non-shareholders. The Chairman shall ask the Auditors and vote checkers to determine the percentage of attendance of shareholders and to enter such percentage in the special register which shall be signed by them and declared by the Chairman.</p>	<p>votes to which he is entitled as a principal or proxy.</p> <p>b. The Chairman shall at the beginning of the Meeting nominate vote checkers and Meeting secretary who shall be appointed by with the approval of the General Meeting. Vote checkers may be appointed from non-shareholders. The Chairman shall ask the Meeting Secretary to determine the percentage of attendance of shareholders and to enter such percentage in the special register and declare the quorum prior to commencing the Meeting.</p>	<p>Clause 7-b: addition of the option to nominate “Meeting Secretary” in addition to the vote checkers to determine the percentage of the attendance and to declare the quorum.</p>
--	--	--	---

<p>8. <u>Minutes of Meetings</u></p>	<p>a. The Chairman of the General Meeting shall appoint from among the shareholders or third parties a Secretary who shall draw up minutes of the General Meeting in which there shall be entered the number of shares represented at the Meeting whether by the shareholder in person or by proxy, and the percentage thereof to the total issued and paid up capital. The Minutes shall also contain a full summary of all issues discussed at the General Meeting and resolutions adopted thereat as well as the number of votes cast for or against such resolutions. To the Minutes shall be attached a list of the names of shareholders attending</p>	<p>a. The Meeting Secretary shall draw up minutes of the General Meeting in which there shall be entered the number of shares represented at the Meeting whether by the shareholder in person or by proxy, and the percentage thereof to the total issued and paid up capital. The Minutes shall also contain a full summary of all issues discussed at the General Meeting and resolutions adopted thereat as well as the number of votes cast for or against such resolutions. To the Minutes shall be attached a list of the names of shareholders attending the Meeting and the number of shares they represent by the</p>	<p>Clause 8-a: Replacement of the term “Chairman of the General Meeting” to the “Meeting Secretary”.</p>
--------------------------------------	--	---	--

	<p>the Meeting and the number of shares they represent by the shareholder in person or by proxy.</p> <p>b. The minutes shall be co-signed by the Chairman of the meeting and the Secretary appointed to draw up the minutes. The certified original copy of the minutes shall be taken as evidence of the details contained therein and as a source for producing true copies thereof by the Company.</p>	<p>shareholder in person or by proxy.</p> <p>b. The minutes shall be co-signed by the Chairman of the meeting and the Secretary appointed to draw up the minutes. The certified original copy of the minutes shall be taken as evidence of the details contained therein and as a source for producing true copies thereof by the Company.</p>	
--	---	--	--

<p><u>Article 41: Quorum</u></p>	<p>The Ordinary General Meeting shall not be valid unless attended by shareholders having voting rights and representing more than one half of the shares of the Company. If said quorum is not obtained, the Ordinary General Meeting shall be called to convene for a second Meeting with the same agenda to be held within a period of not less than seven days and not more than fifteen days after the date of the first Meeting. The second Meeting shall be valid if attended by shareholders having the right to vote and representing at least 30% of the Company's capital. The third Meeting shall be valid irrespective of the number of shareholders present. New notices of the second and third Meetings need not be sent, if their dates were fixed in the notice given in respect of the first Meeting, provided that notice shall be published to the effect that these two meetings were not held in at least two local daily newspapers, one published in Arabic language and one published in English language.</p>	<p>The Ordinary General Meeting shall not be valid unless attended by shareholders having voting rights and representing more than one half of the shares of the Company. If such quorum is not present, the meeting shall be valid with those present after half an hour from the time fixed for the first meeting.</p>	<p>Amendment of the full article to be in line with the closed shareholding companies' provisions.</p>
---	---	--	--

<p><u>Article 42: Voting</u></p>	<p>1. Voting at the General Meeting shall be by show of hands or any manner approved by the General Meeting. Voting shall be by secret ballot if the resolution concerns the election or dismissal of a member of the Board of Directors or filing action against him or when the Chairman of the Board or a number of shareholders representing at least one tenth of the number of votes present at the Meeting request voting by secret ballot.</p> <p>2. Directors may not participate in voting on resolutions of the General Meeting pertaining to fixing their salaries, remuneration or their exemption from liability for their management.</p> <p>3. The resolutions of the Ordinary General Meeting shall be valid, if passed by an absolute majority of shares</p>	<p>1. Voting at the General Meeting shall be by show of hands, electronic voting, or any manner approved by the General Meeting. Voting shall be by secret ballot if the resolution concerns the election or dismissal of a member of the Board of Directors or filing action against him or when the Chairman of the Board or a number of shareholders representing at least one tenth of the number of votes present at the Meeting request voting by secret ballot.</p> <p>2. Directors may not participate in voting on resolutions of the General Meeting pertaining to fixing their salaries, remuneration or their exemption from liability for their management.</p> <p>3. The resolutions of the Ordinary General Meeting shall be valid, if passed by an absolute majority of</p>	<p>Clause 1: addition of “electronic voting” as an option to vote at the general meeting.</p>
---	--	--	---

	represented at the Meeting. In the event of a tie, the Chairman of the meeting shall have a casting vote.	shares represented at the Meeting. In the event of a tie, the Chairman of the meeting shall have a casting vote.	
--	---	--	--

<p>Article 45: <u>Extraordinary General Meeting</u></p>	<p>The Extraordinary General Meeting shall not be validly held unless attended by shareholders representing at least two-thirds of the shares of the Company. If said quorum could not be obtained, summons should be sent for a second meeting which shall be held within the next fifteen days following the date of the first meeting. The quorum for the second meeting shall be valid if it was attended by members representing more than one-third of the shares. If a quorum could not be obtained for the second meeting, summons shall be sent for a third meeting which shall be held after the lapse of fifteen days of the date of the second meeting. The third meeting shall be valid if attended by members representing one-quarter of the shares. New summons for the second and third meetings need not be given if their dates were fixed in the notice given in respect of the first and the second meeting, provided that notice shall be published that the first two meetings were not held as the case may be</p>	<p>The meeting of the Extraordinary General Assembly shall not be valid unless attended by shareholders representing two-thirds of the shares of the company. If such quorum is not present, a second meeting shall be convened within the ten days following the first meeting. The second meeting shall be valid if attended by shareholders representing more than one-third of the capital.</p> <p>If this quorum is not present at the second meeting, a third meeting shall be convened within the ten days following the second meeting. The third meeting shall be valid if attended by shareholders representing the quarter of the capital.</p> <p>A new invitation may not be conveyed for the last two meetings if their date has been fixed in the invitation to the first meeting</p>	<p>Amendment of the full article to be in line with the closed shareholding companies' provisions.</p>
---	---	---	--

	in at least two local daily newspapers, one published in Arabic language and one published in English language.	provided that the shareholders are informed that the first meeting has been not held. The decision shall be passed by a two-thirds majority of the shares represented at the meeting.	
--	--	---	--

<p><u>Article 57: Company's Annual Balance Sheet and the Directors' Report:</u></p>	<p>1. The Board of Directors shall prepare for each financial year, within three months from the end of the financial year, the following:</p> <p>a. The Balance Sheet of the Company for the last financial year including particulars of the Company's assets and liabilities;</p> <p>b. Profit and Loss Account.</p> <p>c. A detailed report on the Company's operations, its financial position during the preceding year and the detailed recommendations of the Board of Directors regarding distribution of net profits of the last year and the profits carried over from the year before. This report</p>	<p>1. The Board of Directors shall prepare for each financial year, within three months from the end of the financial year, the following:</p> <p>a. The Balance Sheet of the Company for the last financial year including particulars of the Company's assets and liabilities;</p> <p>b. Profit and Loss Account.</p> <p>c. A detailed report on the Company's operations, its financial position during the preceding year and the detailed recommendations of the Board of Directors regarding distribution of net profits of the last year and the profits carried over from the year before. This</p>	<p>Clause 2: deletion of the period required to publish the Balance Sheet, the Profit and Loss Account, a detailed summary of the Annual Report and the full text of the Auditor's Report.</p>
--	--	---	--

	<p>shall be attached to the Balance Sheet. The Chairman of the Board of Directors shall sign the Report and the Balance Sheet and members of the Board of Directors shall be responsible for its implementation.</p> <p>2. The Board of Directors shall publish the Balance Sheet, the Profit and Loss Account, a detailed summary of the Annual Report and the full text of the Auditor's Report in one local newspaper published in Arabic language at least 15 days before Annual General Meeting.</p>	<p>report shall be attached to the Balance Sheet. The Chairman of the Board of Directors shall sign the Report and the Balance Sheet and members of the Board of Directors shall be responsible for its implementation.</p> <p>2. The Board of Directors shall publish the Balance Sheet, the Profit and Loss Account, a detailed summary of the Annual Report and the full text of the Auditor's Report in one local newspaper published in Arabic language.</p>	
--	--	---	--

<p>ARTICLE 60: <u>DISPUTES</u></p>	<p>1. Legal action can be initiated against the members of the Board of Directors for responsibility for faults which result in causing damage to the shareholders as a whole. A resolution from a General Meeting shall be issued to take such action in Court to be supervised by the Chairman of the Board of Directors, but if the Chairman is a party to the litigation with the Company a General Meeting will have to appoint another member of the Board of Directors to initiate the action, and if the action is taken against all the members of the Board of Directors, the General Meeting must appoint someone other than the members of the Board to act on its behalf. Any shareholder may institute the legal action personally against the Board of Directors in case the Company fails to institute the action in accordance</p>	<p>1. Legal action can be initiated against the members of the Board of Directors for responsibility for faults which result in causing damage to the shareholders as a whole. A resolution from a General Meeting shall be issued to take such action in Court to be supervised by the Chairman of the Board of Directors, but if the Chairman is a party to the litigation with the Company a General Meeting will have to appoint another member of the Board of Directors to initiate the action, and if the action is taken against all the members of the Board of Directors, the General Meeting must appoint someone other than the members of the Board to act on its behalf. Any shareholder may institute the legal action personally against the Board of Directors in case the Company fails to institute the</p>	<p>Deletion of clause 3. “Any shareholder wishing to raise a concern of this nature must notify the Chairman of the Board of Directors by registered mail at least one month prior to holding the General Meeting. The Chairman of the Board of Directors must incorporate such concern in the General Meeting’s agenda. If the General Meeting refuses to initiate the recommended proceedings, no other shareholder may repeat such request in his personal name.”</p>
--	---	--	--

	<p>with the above if the shareholder has suffered damage as a result of the fault in his/her capacity as a shareholder; provided that the shareholder serves a written notice of not less than 30 days with registered email of his intention to initiate the action. Any condition in the Article which contradicts this Clause shall be void. The shareholder may request during the hearing of the action all or part of any documents from the defendant or the third party which are related in general to the legal action.</p> <p>2. If the Company is in the course of liquidation, the liquidator will undertake to take up the action in Court after receiving the decision of a General Meeting.</p>	<p>action in accordance with the above if the shareholder has suffered damage as a result of the fault in his/her capacity as a shareholder; provided that the shareholder serves a written notice of not less than 30 days with registered email of his intention to initiate the action. Any condition in the Article which contradicts this Clause shall be void. The shareholder may request during the hearing of the action all or part of any documents from the defendant or the third party which are related in general to the legal action.</p> <p>2. If the Company is in the course of liquidation, the liquidator will undertake to take up the action in Court after receiving the decision of a General Meeting.</p>	
--	---	--	--

	<p>3. Any shareholder wishing to raise a concern of this nature must notify the Chairman of the Board of Directors by registered mail at least one month prior to holding the General Meeting. The Chairman of the Board of Directors must incorporate such concern in the General Meeting's agenda. If the General Meeting refuses to initiate the recommended proceedings, no other shareholder may repeat such request in his personal name.</p>		
--	--	--	--

<p style="text-align: center;">AMENDED AND RESTATED ARTICLES OF ASSOCIATION OF ALBARAKA GROUP B.S.C. Closed</p>	<p style="text-align: center;">النظام الأساسي المعدل والمعاد صياغته لشركة مجموعة البركة ش.م.ب. مقللة</p>
<p style="text-align: center;">CR No. 48915</p>	<p style="text-align: center;">سجل تجاري رقم 48915</p>
<p>On [•][•] day of [•], 1445</p>	<p>في يوم [•][•] من شهر [•] لعام 1445 الهجري.</p>
<p>Corresponding to the [•] day of [•] 2023 AD</p>	<p>الموافق [•] من [•] لعام 2023 للميلاد.</p>
<p>Before me, _____ Notary at the Office of the Notary Public in the Kingdom of Bahrain.</p>	<p>لدي أنا بمكتب التوثيق بمملكة البحرين</p>
<p>Appeared the following persons:</p>	<p>حضر لدي:</p>
<p>----- , ----- national, holder of CPR No. - ----- in his capacity as an authorized signatory representing Al Baraka Group (B.S.C) by virtue of the Minutes of the Extraordinary General Meeting held on ----- and requested notarization of the following:</p>	<p>----- الجنسية ، يحمل بطاقة الهوية رقم -- ----- بصفته مفوض بالتوقيع يمثل مجموعة البركة ش.م.ب. بموجب - محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ----- وطلب توثيق ما يلي:</p>
<p><u>Preamble:</u></p>	<p><u>مقدمة:</u></p>
<p><u>WHEREAS:</u></p>	<p><u>حيث إن:</u></p>
<p>1. Al Baraka Banking Group B.S.C. (the “Company”) is registered in the Ministry of Industry and Commerce under CR No. 48915 on 27th June 2002, and pursuant to the restated Memorandum and Articles of Association notarized on 19th January 2023 under serial no. 2023005871.</p>	<p>1. شركة مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("الشركة") قد سجلت بوزارة الصناعة والتجارة بموجب القيد رقم 48915 بتاريخ 27 يونيو 2002، وبموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي المعاد صياغتهما الموثقان بتاريخ 19 يناير 2023 تحت رقم متسلسل 2023005871 .</p>
<p>2. The Shareholders of the Company passed a resolution at the Extraordinary General Meeting on ----- to convert the Company from a Public Bahraini Shareholding Company to a Closed Bahraini Shareholding Company. Therefore, the Shareholders resolved to fully amend the Memorandum and Articles of Association of the Company as follows:</p>	<p>2. قرّر المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد في ----- تحويل الشركة من شركة مساهمة بحرينية عامة إلى شركة مساهمة بحرينية مقللة، وعليه قرر المساهمون أن يتم استبدال عقد التأسيس والنظام الأساسي بالكامل على النحو الوارد فيما يلي:</p>

IT HAS BEEN AGREED as follows:	وعليه تم الاتفاق على ما يلي:
CHAPTER I	الباب الأول
Incorporation of the Company	تأسيس الشركة
<u>Article 1: Name of the Company</u>	المادة (1) اسم الشركة:-
The name of the Company shall be “Al Baraka Group BSC Closed”, a Bahraini Closed Shareholding Company. The Extraordinary General Meeting of the Company may change the name of the Company in accordance with Article 67 of the Commercial Company Law No. 21 of 2001, as amended (“Law”) and the approval of the Central Bank of Bahrain	اسم الشركة هو: "مجموعة البركة ش.م.ب. مقفلة" شركة مساهمة بحرينية مقفلة ويجوز للجمعية العامة غير العادية تغيير اسم الشركة طبقاً للمادة (67) من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته ("القانون"). وموافقة مصرف البحرين المركزي.
<u>Article 2: Head Office of the Company</u>	المادة (2) مركز الشركة الرئيسي :-
The Head Office of the Company and its legal domicile will be situated in Manama, Kingdom of Bahrain. The Board of Directors may establish subsidiaries, branches, offices and agencies of the Company in the Kingdom of Bahrain and abroad with the approval of the Central Bank of Bahrain (“CBB”).	يكون مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة المنامة بمملكة البحرين ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في مملكة البحرين أو خارجها وفق موافقة مصرف البحرين المركزي ("مصرف البحرين المركزي").
<u>Article 3: Objects of the Company</u>	المادة (3) أغراض الشركة:-
Notwithstanding the provisions of these Articles, the Company will at all times comply with the Central Bank of Bahrain Law and with any circulars, rules and regulations issued hereunder from time to time. In particular, the Company will comply with and adhere to the rules and regulations issued by the Central Bank of Bahrain from time to time relating to the licence it holds from the Central Bank of Bahrain, as well as any particular directions and regulations imposed on the Company by the CBB.	دون الإخلال بمواد هذا النظام الأساسي، تلتزم الشركة في جميع الأوقات بقانون مصرف البحرين المركزي وبأي نشرات وقواعد وأنظمة تصدرها من وقت لآخر، وعلى وجه الخصوص تلتزم الشركة وتنتقيد بالقواعد والأنظمة المتعلقة بالترخيص الممنوح لها من مصرف البحرين المركزي والتي تصدرها مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر وكذلك أي توجيهات خاصة أو قواعد تقرضها مصرف البحرين المركزي على الشركة.
<u>Firstly:</u>	<u>أولاً:</u>

(a) The objects of the Company shall be:	أ) أهداف الشركة هي:
Investment Business Firm – Category 1 , which includes the following activities, within the limits of the rules and regulations of the CBB:	شركة استثمار - الفئة 1 والتي تشمل الأنشطة التالية في حدود قواعد وأنظمة مصرف البحرين المركزي:
1) Dealing in financial instruments as principal;	1) التعامل في الأدوات المالية كأصيل؛
2) Dealing in financial instruments as agent;	2) التعامل في الأدوات المالية كوكيل؛
3) Arranging deals in financial instruments;	3) إجراء التعامل في الأدوات المالية؛
4) Managing financial instruments;	4) إدارة الأدوات المالية؛
5) Safeguarding financial instruments (i.e. a custodian);	5) حفظ الأدوات المالية (أمين الحفظ)؛
6) Advising on financial instruments;	6) تقديم الاستشارات بشأن الأدوات المالية؛
7) Arranging credit and advising on credit; and	7) ترتيب الائتمان وتقديم المشورة بشأن الائتمان؛
8) Operating a collective investment undertaking (i.e. an operator).	8) تشغيل صناديق الاستثمار الجماعي (مشغل).
(b) The Company may carry on all the activities required to promote the Company's businesses and join other established companies and set up branches, divisions, subsidiaries, regional offices or own shares and stock in other established companies along with others to achieve the objects of the Company, subject to obtaining the CBB's prior written approval, when required.	ب) يجوز للشركة القيام بجميع الأنشطة المطلوبة للترويج لأعمال الشركة والانضمام إلى الشركات الأخرى القائمة وإنشاء الفروع والأقسام والشركات التابعة والمكاتب الإقليمية أو امتلاك أسهم في شركات قائمة أخرى مع آخرين لتحقيق أهداف الشركة، شريطة الحصول على موافقة خطية مسبقة من مصرف البحرين المركزي، عند الاقتضاء.
Secondly:	ثانياً:
The Company as a closed shareholding company aims to undertake its activities within and outside the Kingdom of Bahrain.	تهدف الشركة باعتبارها شركة مساهمة مغلقة إلى مزاولة نشاطها بالتعامل داخل مملكة البحرين وخارجها.
Thirdly:	ثالثاً:
In undertaking its activities, the Company shall comply with the objects outlined above and shall observe the rules of Islamic Law (Shari'a) relating to business transactions and particularly	تلتزم الشركة في ممارسة أعمالها وفق أغراضها المفصلة أعلاه بكل ما توجبه الشريعة الإسلامية (الشريعة) في نطاق المعاملات وبخاصة اجتناب الربا وما في حكمه.

avoiding usury in transactions as well as anything relating thereto.	
Fourthly:	رابعاً:
In carrying out its objects, the Company may elect to follow any of the opinions of different schools of Islamic “fiqh” to the extent enabling it, as far as possible, to realize the concerned interests without adhering to the rulings of a particular sect as decided and approved by the Shari’a Supervisory Committee according to the provisions of the Memorandum and Articles of Association of the Company.	يكون للشركة في سبيل تنفيذ أغراضها أن تتخير بين آراء المذاهب الفقهية الإسلامية ما هو اقرب لتحقيق المصالح المعتبرة دون التقيد بمذهب محدد وذلك حسب ما تراه وتوافق عليه هيئة الرقابة الشرعية وفق الأحكام الواردة في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.
Article 4: Duration of the Company	المادة (4) مدة الشركة:-
The duration of the Company shall be indefinite and shall be subject to termination by resolution of the shareholders adopted at an Extraordinary General Meeting providing for dissolution or merger of the Company with another company and the approval of the Central bank of Bahrain.	مدة الشركة غير محددة ويخضع إنهاؤها لقرار من الجمعية العامة غير العادية بحل الشركة أو بدمجها مع شركة أخرى، ولموافقة مصرف البحرين المركزي.
CHAPTER II CAPITAL OF THE COMPANY	الباب الثاني رأسمال الشركة
Section I Shares	الفصل الأول في الأسهم
Article 5: Capital of the Company	المادة (5): رأسمال الشركة:-
1. The Company’s authorized capital has been specified to be US\$ 2,500,000,000/- (Two Billion and Five Hundred Million US Dollars) divided into 2,500,000,000 shares (Two Billion and Five Hundred Million shares) each share with a nominal value of US\$ 1 (One US Dollar).	1- حدد رأسمال الشركة المصرح به بمبلغ - 2,500,000,000/ (إثنين مليار وخمسمائة مليون دولار أمريكي) مقسّم على 2,500,000,000 سهم (إثنين مليار وخمسمائة مليون سهم) بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد لكل سهم.
2. The issued and paid-up capital is US\$ 1,242,879,755 (One Billion Two Hundred and Forty-Two	2- كما حدد رأسمال الشركة الصادر والمدفوع بمبلغ 1,242,879,755 دولاراً أمريكياً (مليار

<p>Million Eight Hundred and Seventy-Nine Thousand Seven Hundred and Fifty-Five US Dollars) divided into 1,242,879,755 shares (One Billion Two Hundred and Forty-Two Million Eight Hundred and Seventy-Nine Thousand Seven Hundred and Fifty-Five Shares) each share with a nominal value of One US Dollar.</p>	<p>ومئتين وإثنين وأربعين مليوناً وثمانمائة وتسعة وسبعين ألفاً وسبعمئة وخمسة وخمسين دولاراً أمريكياً)، موزع على 1,242,879,755 سهم (مليار ومئتين وإثنين وأربعين مليوناً وثمانمائة وتسعة وسبعين ألفاً وسبعمئة وخمسة وخمسين سهم)، بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد لكل سهم.</p>
<p>[Names of the shareholders and the ownership shall be added after the closing]</p>	
<p><u>Article 6: Dealing in Company's Shares</u></p>	<p><u>المادة (6): التعامل بأسهم الشركة:-</u></p>
<p>Dealing in the Company's shares shall be in accordance with Article 90 of the Central Bank of Bahrain and Financial Institutions Law No. 64 of 2006, as amended ("CBB Law") and the regulations issued pursuant thereto.</p>	<p>يكون التعامل في أسهم الشركة وفقاً للمادة 90 من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم 64 لسنة 2006 وتعديلاته ("قانون مصرف البحرين المركزي") والأنظمة الصادرة بموجبه.</p>
<p><u>Article 7: Company Shares</u></p>	<p><u>المادة (7): أسهم الشركة:-</u></p>
<p>The shares of the Company shall be nominal, tradeable and the title thereof may be transferred in accordance with the Commercial Companies Law and the CBB Law and the regulations issued to this effect. The shares shall be indivisible but one or more persons may jointly hold title to one or several shares provided that they shall be represented in relation to the Company by one person. Joint owners of a share or shares shall be jointly responsible for liabilities arising from such ownership.</p>	<p>أسهم الشركة اسمية وقابلة للتداول ويمكن نقل ملكيتها وفقاً لقانون الشركات التجارية وقانون مصرف البحرين المركزي والأنظمة الصادرة في هذا الشأن. الأسهم غير قابلة للتجزئة ولكن يجوز أن يشترك شخصان أو أكثر في ملكية سهم واحد أو عدد من الأسهم على أن يمثلهم تجاه الشركة شخص واحد. ويعتبر الشركاء في ملكية السهم أو الأسهم مسئولون بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على هذه الملكية.</p>
<p><u>Article 8: Shareholders' Rights</u></p>	<p><u>المادة (8): حقوق المساهمين:-</u></p>
<p>(1) Shareholders are members of the Company. Shares confer on them equal rights and impose on them equal obligations. The holding of a share of the Company inevitably implies the shareholder's acceptance of the Memorandum and these Articles of Association and the terms and conditions pursuant to which such shares were issued as amended from time to</p>	<p>1- المساهمون أعضاء في الشركة وترتب الأسهم لهم حقوقاً متساوية كما ترتب عليهم التزامات متساوية. ويترتب حتماً على ملكية السهم الموافقة على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والشروط والأحكام التي تم إصدار الأسهم على أساسها حسب تعديلاتها من وقت لآخر تبعاً لها وعلى قرارات الجمعيات العامة الصادرة على وجه قانوني.</p>

time in accordance therewith and the resolutions made by the General Meetings in a lawful manner.	
(2) A shareholder shall enjoy the rights provided in Article 168 of the Law.	2- يتمتع المساهم بالحقوق المنصوص عليها في المادة (168) من القانون.
<u>Article 9: Shareholders' Obligations</u>	<u>المادة (9) التزامات المساهمين:-</u>
(1) A shareholder shall have the obligations provided in Article 169 of the Law and in particular, shall have the following obligations:	(1) يكلف المساهم بالالتزامات الواردة في المادة (169) من القانون وبوجه خاص ما يلي:
(a) to pay any instalments undertaken to be paid by the shareholder on the due date with respect to his subscription in the Company share capital, any increase thereof or expenses incurred by the Company for the purpose of collection of unpaid instalments;	أ - تسديد ما التزم به من أقساط في المواعيد المحددة لذلك فيما يتعلق باكتتابه في رأسمال الشركة أو في أية زيادة له وأية مصاريف تتعلق بتحصيل ذلك.
(b) If a Shareholder fails to pay an instalment on the value of any share on its due date, the Board of Directors may proceed with execution against the said share or shares by giving notice to the shareholder to that effect by registered mail with recorded delivery. If the shareholder fails to pay within 10 days of the date of receipt of such notice, the Company may sell the said share or shares by public auction. However, the defaulting shareholder may, before the date fixed for the said auction, pay the amount due together with the expenses incurred by the Company;	ب- إذا تخلف المساهم عن دفع القسط المستحق على قيمة السهم في ميعاد الاستحقاق جاز لمجلس الإدارة التنفيذ على السهم وذلك بإنذار المساهم بدفع القسط المستحق بكتاب مسجل مصحوبا بعلم الوصول. فإذا لم يتم بالوفاء خلال عشرة أيام من تاريخ وصول الإنذار جاز للشركة بيع السهم في مزاد علني، ويجوز للمساهم المتخلف حتى اليوم المحدد للمزايدة أن يدفع القيمة المستحقة عليه مضافا إليها المصروفات التي أنفقتها الشركة.
The Company shall deduct from the amount realized out of the sale of such shares, the delayed instalments together with expenses incurred in securing payment of the amount due and the balance shall be paid to the share's owner. If the proceeds of sale are insufficient to cover these amounts, the Company may have recourse to the usual methods for recovering the balance from the shareholder. A shareholder shall not be liable except to the extent of the value of his shares or the unpaid portion of such values. Neither the	وتستوفي الشركة من الثمن الناتج عن البيع ما يستحق لها من مصاريف وأقساط متأخرة وترد الباقي لصاحب السهم فإذا لم يكفِ الثمن للوفاء بهذه المبالغ جاز للشركة الرجوع بالباقي على المساهم بالطرق العادية. ولا يلتزم المساهم إلا بقدر قيمة أسهمه أو الجزء غير المسدد من أصل تلك القيمة ولا يجوز للجمعية العامة أو لمجلس الإدارة تحميل المساهم أية التزامات تزيد عن قيمة الأسهم وكل ذلك مع عدم الإخلال بحق الشركة في أن تستعمل قبل المساهم المتأخر في الوقت ذاته أو في أي وقت آخر جميع الحقوق التي تخولها لها الأحكام العامة في القانون.

General Meeting nor the Board of Directors may impose any obligation on the shareholder in excess of the value of his shares, without prejudice to the right of the Company to exercise against the defaulting shareholder at the same time or any other time all the rights available to it under the general provisions of the Law.	
(2) Unless permissible under the applicable law, the General Meeting of Shareholders may not:	(2) ما لم يكن مسموحاً به بموجب القانون، لا يجوز للجمعية العامة للمساهمين:
(a) increase the financial liabilities of the shareholders nor increase the value of the shares except within the ambit of the provisions of the Law;	أ - زيادة أعباء المساهم المالية أو زيادة قيمة الأسهم إلا في نطاق أحكام القانون.
(b) reduce the percentage specified in these Articles of Association of net profits to be distributed as dividends to the shareholders;	ب- إنقاص النسبة المئوية الواجب توزيعها من الأرباح الصافية على المساهمين والمحددة في نظام الشركة الأساسي.
(c) impose any new conditions other than those contained in these Articles of Association with respect to the right of a shareholder to attend General Meetings and vote thereat;	ج- فرض شروط جديدة غير الشروط المذكورة في النظام الأساسي تتعلق بأحقية المساهم في حضور الجمعيات العامة والتصويت فيها.
(d) restrict the right of a shareholder to institute action against all or some of the Directors in respect of compensation for damages suffered by him pursuant to the provisions of the Law.	د - تقييد حق المساهم في إقامة الدعوى على أعضاء مجلس الإدارة أو على بعضهم في المطالبة بالتعويض عما يصيبه من ضرر وفقاً لأحكام القانون.
Article 10: Shares Transfer and Registration	المادة (10): نقل ملكية الأسهم وتسجيلها:-
The transfer, registration, depositing, transferring, setting off, settlement, registration of mortgage, attachment, and the company's purchase of its own shares shall be according to the CBB Law and its implementation regulations and the Commercial Companies Law.	يكون نقل ملكية الأسهم وتسجيلها وإيداعها ونقل ملكيتها وتفاصيلها وتسويتها وقيد الرهن والحجز عليها وشراء الشركة لأسهمها وفقاً لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بقانون مصرف البحرين المركزي واللوائح الصادرة تنفيذاً لأحكامه وقانون الشركات التجارية.
Section II	الفصل الثاني
Alteration of Capital	تعديل رأس المال

Article 11: Increase of Authorized Capital	المادة (11): زيادة رأس المال المصرح به:-
The Company's authorized capital may be increased by resolution of the Extraordinary General Meeting on the recommendation of the Board of Directors. And the approval of the Central Bank of Bahrain.	يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأسمال الشركة المصرح به. وتتم الزيادة بناء على اقتراح مجلس الإدارة. بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.
Article 12: Increase of Issued Capital	المادة (12): زيادة رأس المال الصادر:-
1. The issued capital of the Company may be increased within the limits of the authorized capital by resolution of the Ordinary General Meeting, which shall determine the manner of such increase in accordance with the provisions of Articles 125, 126, 127(bis), 127(bis 1), and 238 of the Law, provided that the capital shall not be increased except after the shareholders have paid in full all the issued capital. The actual issued capital shall be increased within three years following the date on which a resolution authorizing the increase is issued, provided that the nominal value of the new shares shall be equivalent to the nominal value of the original shares. The issuance of new shares shall be approved by the CBB and the Ministry of Industry and Commerce. The Extraordinary General Meeting may, however, resolve to issue shares at a premium to be added to the nominal value and may fix the value of such premium. The net total of the said premium shall be added, after deduction of expenses of the share issue, to the Legal Reserve Account even if it amounts to half the capital. The Central Bank of Bahrain, the Ministry of Industry and Commerce and the Bahrain Bourse shall be furnished with reports and reasons necessitating an increase in all cases of increase of capital.	1- كما يجوز بقرار من الجمعية العامة العادية زيادة رأس المال الصادر في حدود رأس المال المصرح به وتحديد الطريقة التي تتم بها هذه الزيادة وفقا لأحكام المادتين (125) و(126) و(127) مكرر و(127) مكرر 1 و (238) من القانون بشرط أن يكون المساهمون قد أدوا قيمة رأس المال الصادر كاملا. ويجب أن تتم زيادة رأس المال الصادر فعلا خلال الثلاث سنوات التالية لصدور القرار بالترخيص بالزيادة وأن تكون القيمة الاسمية للسهم الجديدة معادلة للقيمة الاسمية للسهم الأصلي. يجب اعتماد إصدار الأسهم الجديدة من قبل مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة. على إنه يجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للأسهم وأن تحدد مقدارها، ويضاف صافي هذه العلاوة بعد تنزيل مصروفات الإصدار إلى الاحتياطي القانوني ولو بلغ نصف رأس المال. ويخطر مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة وبورصة البحرين بالأسباب الموجبة للزيادة في جميع حالات زيادة رأس المال.
2. Priority to subscribe to the new shares shall be given to existing shareholders in the manner specified in Articles 238 and 239 of the Law, and the Company shall follow the procedures set out in the said two Articles.	2- يكون للمساهمين المستحقين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة على النحو المنصوص عليه في المادتين (238) و (239) من القانون ويجب على الشركة اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادتين المذكورتين.

<p>3. The new shares shall be issued in accordance with the provisions of the Law. The Resolution to increase the capital shall be published in the website of the Ministry concerned with Commerce after registering the increase in the Registration Record.</p>	<p>3- تصدر الأسهم الجديدة وفقاً لأحكام القانون. يُنشر القرار الصادر بزيادة رأس المال في الموقع الإلكتروني للوزارة المعنية بشئون التجارة بعد التأشير بالزيادة في السجل التجاري.</p>
<p>Article 13: Reduction of Capital</p>	<p>المادة (13): تخفيض رأس المال:-</p>
<p>(1) The Extraordinary General Meeting may resolve to reduce the capital of the Company if the same is in excess of its needs or if there has been a loss and the Company resolves to reduce its paid up capital to the actual value thereof with the prior approval of the Central Bank of Bahrain and the Ministry of Industry and Commerce according to the provisions of Articles 132 to 137 of the Law. The resolution reducing the capital shall be issued only after reading the reports of the board of directors and the auditor on the reasons for the reduction, the obligations of the Company and the reduction on these obligations. A copy of the reports of the board of directors and the auditor shall be forwarded to the Ministry of Industry and Commerce.</p>	<p>1. يجوز للجمعية العامة غير العادية، أن تقرر تخفيض رأسمال الشركة إذا زاد عن حاجتها أو إذا طرأت خسارة ورأت الشركة إنقاص رأس المال إلى القيمة الموجودة فعلاً بعد الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي، ولا يصدر قرار التخفيض إلا بعد تلاوة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على الشركة وعن التخفيض في هذه الالتزامات وتخطر وزارة الصناعة و التجارة بصورة من تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات.</p>
<p>(2) Capital shall be reduced by one of the following means:</p>	<p>1. يتم تخفيض رأس المال بإحدى طريقتين:</p>
<p>(a) reducing the nominal value of the shares; or</p>	<p>أ. تخفيض القيمة الاسمية للسهم.</p>
<p>(b) cancelling a number of shares equal to the amount of the decided reduction.</p>	<p>ب. إلغاء عدد من الأسهم بقيمة المبلغ المقرر تخفيضه من رأس المال.</p>
<p>(3) Capital reduction shall be made, if the Company's capital is more than the Company needs, by reducing the nominal value of the shares, either by giving back a part of it to the shareholders equal to the decided percentage of reduction or by discharging them of the unpaid instalments of shares' value in proportion to the decided reduction. If the reduction is due to the Company's losses, a number of shares equal to the decided amount of reduction shall be cancelled.</p>	<p>3. يتم تخفيض رأس المال بسبب زيادته عن حاجة الشركة عن طريق تنزيل القيمة الاسمية للأسهم، وذلك إما برد جزء منها للمساهمين يتساوى مع النسبة المقرر تخفيضها من رأس المال، أو بإبراء ذمة المساهمين من أقساط الأسهم التي لم تدفع بنسبة التخفيض المقرر، وإذا كان التخفيض بسبب خسارة الشركة، فيتم إلغاء عدد من الأسهم بقيمة المبلغ المقرر تخفيضه من رأس المال. وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل القيمة الاسمية للأسهم عن الحد الأدنى المقرر قانوناً.</p>

<p>In all cases the nominal value of the shares must not be less than the minimum value stipulated by law.</p>	
<p>(4) If the capital reduction is made by way of cancelling a number of the Company's shares, a number of shares owned by each shareholder shall be cancelled in proportion to the percentage of the capital reduction, provided that the shareholder shall not be deprived of sharing in the Company. The Company shall, within one month from the date of cancellation, redeem the cancelled share certificates from the shareholders and destroy them and enter the same in the shareholders' register and notify the Ministry of Industry and Commerce and the Central Bank of Bahrain accordingly.</p>	<p>4. إذا كان تخفيض رأس المال بإلغاء الشركة لعدد من أسهمها، وجب أن يتم إلغاء عدد من الأسهم التي يملكها كل مساهم بقدر النسبة التي تقرر بها تخفيض رأس المال، ويشترط ألا يترتب على ذلك حرمان المساهم من المساهمة في الشركة، وعلى الشركة خلال شهر من تاريخ الإلغاء استرداد شهادات الأسهم الملغاة من المساهمين لإتلافها والتأشير بذلك في سجل المساهمين وإخطار كل من وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي.</p>
<p>(5) Any resolution reducing the Company's capital shall be entered in the Commercial Registry in accordance with the provisions of the registry law and be published in the Official Gazette and in one of the local daily newspapers, and the reduction shall not be effective against the creditors who make an objection thereto and submit their documents within Fifteen days from the publication date in the Official Gazette unless they are paid their due debts or have been provided with adequate guarantees for the payment of their deferred debts.</p>	<p>5. كل قرار صادر بتخفيض رأسمال الشركة يتعين قيده في السجل التجاري وفقاً لأحكام قانون هذا السجل وتنتشر في الجريدة الرسمية وإحدى الصحف اليومية المحلية ولا يحتج بالتخفيض قبل الدائنين الذين أبدوا اعتراضاتهم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في الجريدة الرسمية وقدموا مستنداتهم في الميعاد المذكور إلا إذا استوفى هؤلاء الدائنون ديونهم الحالة أو حصلوا على الضمانات الكافية للوفاء بديونهم الآجلة.</p>
<p style="text-align: center;">Section III</p>	<p style="text-align: center;">الباب الثالث</p>
<p style="text-align: center;">Sukuk and Other Debt instruments</p>	<p style="text-align: center;">صكوك و أدوات الدين الأخرى</p>
<p><u>Article 14 : Issue of Sukuk and Debt Instruments</u></p>	<p style="text-align: center;"><u>المادة (14): إصدار الصكوك وأدوات الدين:-</u></p>
<p>1. To the extent permitted by the license issued by the CBB, the Company may issue sukuk convertible into shares (in foreign currencies or in local currency) in accordance with the provisions of the Law, CBB Law and the regulations issued by the CBB from time to time.</p>	<p>1- إلى الحد الذي يسمح به الترخيص الصادر من مصرف البحرين المركزي يجوز للشركة أن تصدر صكوك قابلة للتحويل إلى أسهم (بالعملات الأجنبية أو بالعملة المحلية) وفقاً لأحكام القانون وقانون مصرف البحرين المركزي والأنظمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.</p>

<p>2. Reference shall be made to Sharia Standard issued by Accounting and Auditing organisation for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) (or its Successor) for any rules or provisions relating to sukuk to which reference is not made in these Articles of Association.</p>	<p>2- يرجع إلى المعيار الشرعي الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أو ما يقوم مقامها) وأساليب التمويل الإسلامي بالنسبة إلى أية قواعد وأحكام تتعلق بصكوك لم يرد نص عليها في هذا النظام الأساسي.</p>
<p>3. Resolutions of the General Meeting of shareholders shall apply to holders of sukuk. The Said resolutions shall not, however, affect the established rights of the sukuk holders unless they give their consent.</p>	<p>3- تسري قرارات الجمعية العامة للمساهمين على حملة الصكوك، ومع ذلك لا يجوز للجمعيات المذكورة أن تعدل الحقوق المقررة لهم إلا بموافقة تصدر من حملة الصكوك.</p>
<p>Section IV Corporate Governance and Management of the Company</p>	<p>الباب الرابع حوكمة الشركة وإدارة الشركة</p>
<p><u>Article 15: Corporate Governance</u></p>	<p><u>المادة (15): حوكمة الشركة</u></p>
<p>The Company adheres to the corporate governance policies and procedures in accordance with the Corporate Governance Code issued by the CBB as well as Ministerial Order No. 19 of 2018.</p>	<p>تلتزم الشركة بقواعد وإجراءات حوكمة الشركات وفقاً لتعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وكذلك القرار الوزاري رقم 19 لعام 2018.</p>
<p><u>Article 16: Board of Directors</u></p>	<p><u>المادة (16): مجلس الإدارة:-</u></p>
<p>1. The Company shall be administered by a Board of Directors consisting of a number of directors not less than 5 (five) and not exceeding 13 (thirteen) to be appointed and/or elected respectively in accordance with the provisions of these Articles of Association and subject to the approval of the CBB.</p>	<p>1. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أعضاء ولا يزيد على ثلاثة عشر عضواً يتم تعيينهم و/أو انتخابهم على التوالي وفق أحكام النظام الأساسي وتخضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.</p>
<p>The number of directors may be varied according to Paragraph 4 of this Article subject to the provisions of the Law.</p>	<p>ويجوز تعديل هذا العدد بقرار من الجمعية العامة للمساهمين تبعاً للفقرة (4) من هذه المادة مع مراعاة أحكام القانون.</p>
<p>The Board of Directors shall include a number of independent and non-executive members in</p>	<p>ويراعى أن يشتمل المجلس على عدد من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن</p>

<p>accordance with the corporate governance principles issued by the CBB as well as Ministerial Order No. 19 of 2018.</p>	<p>مصرف البحرين المركزي والقرار الوزاري رقم 19 لسنة 2018.</p>
<p>2. A shareholder who owns 10% or more of the capital may appoint his representative on the Board of Directors proportionately to the total number of Board members, so that one member shall be appointed for each 10% shareholding in the capital, and the shareholder shall forfeit his right of voting to the extent of the percentage or percentages of shares for which an appointment is made. If the shareholder still holds a percentage that is not enough to make him eligible for appointment of another member, he may use such percentage in voting with the other shareholders who have the right to elect members of the Board of Directors (other than appointed members) in accordance with the provisions of Paragraph 3 of this Article.</p>	<p>2- يجوز لكل من يملك 10% أو أكثر من رأس المال أن يعين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس بحيث يعين عضوا واحدا عن كل نسبة مساهمة مقدارها 10% من رأس المال ويسقط حقه في التصويت في النسبة أو النسب التي يتم التعيين عنها، فإذا بقيت بعد ذلك نسبة من الأسهم لا تؤهله لتعيين عضو آخر جاز له استخدام تلك النسبة بالتصويت مشتركا مع المساهمين الآخرين الذين يكون لهم الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة (غير المعينين) وفق أحكام الفقرة (3) من هذه المادة.</p>
<p>In all cases the composition of the Board of Directors shall observe the Articles of Association of the company and the controls referred to in the Law and the CBB Rulebook.</p>	<p>وفي جميع الأحوال، يراعى في تشكيل مجلس إدارة الشركة أحكام النظام الأساسي للشركة والضوابط المشار إليها في القانون وقواعد مصرف البحرين المركزي.</p>
<p>3. After making the appointments for membership of the Board of Directors by eligible shareholders through application of the provisions of Paragraph 2 above, the Ordinary General Meeting shall elect the remaining number of members of the Board of Directors by cumulative secret ballot. The election shall be by simple majority of proper votes, each shareholder shall have number of votes equal to the number of shares he owns and shall have the right to give all his votes to one nominee or to distribute them to number of nominees subject to the provisions of Paragraph 2 above with respect to eligibility for voting in the election which shall be based on a list or lists of qualified nominees presented to the Chairman of the Board of Directors before the date of the General Meeting at which elections are</p>	<p>3- بعد إجراء التعيينات لعضوية مجلس الإدارة من قبل المساهمين المؤهلين لذلك إعمالاً للفقرة (2) أعلاه، تنتخب الجمعية العمومية أعضاء مجلس الإدارة بالتصويت التراكمي السري وبالأغلبية النسبية للأصوات الصحيحة على أن يكون لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها، ويكون له الحق في التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها على من يختارهم من المرشحين مع مراعاة الأحكام الواردة في الفقرة المذكورة أعلاه من حيث توفر الحق في التصويت بالانتخاب، ويتم الانتخاب استنادا إلى قائمة أو قوائم بالترشيحات للعضوية ممن تتوفر فيهم شروط الأهلية لها تكون قد قدمت إلى رئيس مجلس الإدارة قبل الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة العادية المقرر إجراء الانتخابات فيه وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي الخطية على الترشيحات.</p>

<p>scheduled to take place and after obtaining the written approval of the Central Bank of Bahrain in respect of such nominations.</p>	
<p>4. The Ordinary General Meeting may from time to time determine the number of members of the Board of Directors otherwise than specified in Paragraph 1 above, provided the number of members shall at no time be less than five. The purpose of determining the number of members in this manner is to include the number of members appointed pursuant to Paragraph 2, and those members elected pursuant to Paragraph 3 of this Article.</p>	<p>4- يجوز للجمعية العامة العادية أن تحدد من وقت لآخر عدد أعضاء مجلس الإدارة غير ذلك المنصوص عنه في الفقرة (1) أعلاه من هذه المادة بشرط أن لا يقل العدد في أي وقت عن خمسة أعضاء ويكون الغرض من تحديد عدد الأعضاء على هذا النحو شمول ذلك عدد الأعضاء المعينين بموجب الفقرة (2) والأعضاء المنتخبين بموجب الفقرة (3) أعلاه من هذه المادة</p>
<p>5. The Board of Directors shall be elected for a three year renewable term. A corporate person who has appointed one or more members of the Board may replace them by others whether during the said term or on its expiry. An elected member of the Board may be re-elected upon the expiry of his term of office, and this shall be considered to be a new nomination which requires the satisfaction of all the rules and conditions required for the Board membership as provided in the Law and the approval of the Central Bank of Bahrain. The term of office of the Board of Directors may be extended by a reasoned Resolution of the Central Bank of Bahrain for a period not exceeding six months based on a reasoned request from the Board of Directors.</p>	<p>5- تكون مدة مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. و يجوز للشخص المعنوي الذي عين عضواً أو أكثر في المجلس أن يستبدل من عينهم بغيرهم سواء كان ذلك أثناء المدة المذكورة أو في نهايتها. كما يجوز إعادة انتخاب العضو المنتخب لدى انتهاء المدة التي انتخب لها ويعتبر ذلك ترشيحاً جديداً يستلزم كافة الأحكام والشروط المطلوبة للعضوية والمنصوص عليها في القانون وموافقة مصرف البحرين المركزي.</p> <p>ويجوز بقرار مسبب من مصرف البحرين المركزي، تمديد مدة مجلس الإدارة ما لا يزيد على ستة أشهر وذلك بناءً على طلب مسبب من مجلس الإدارة.</p>
<p>6. No person shall be appointed or elected to membership of the Board of Directors unless he consents in writing thereto.</p>	<p>6- لا يجوز تعيين أو انتخاب أي شخص عضواً في مجلس الإدارة إلا بعد أن يقبل التعيين أو الترشيح كتابة.</p>
<p><u>Article 17: Qualifications of Membership of the Board of Directors</u></p>	<p><u>المادة (17): شروط العضوية في مجلس الإدارة:-</u></p>
<p>A member of the Board of Directors shall have the qualifications provided in Article 240 of the Law.</p>	<p>يجب أن تتوفر في عضو مجلس الإدارة الشروط المنصوص عنها في المادة (240) من القانون.</p>

<p>If a Board member forfeits any of the aforesaid conditions, he shall cease to be a member of the Board of Directors from the date of forfeiture, subject always to the provisions of the following Article.</p>	<p>وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أيًا من الشروط المتقدمة زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدان ذلك الشرط مع مراعاة ما نصت عليه المادة التالية.</p>
<p><u>Article 18: Termination of Membership of Directors</u></p>	<p><u>المادة (18): إنتهاء العضوية في المجلس:-</u></p>
<p>A director's membership of the Board of Directors terminates in the following events:</p>	<p>تنتهي العضوية في المجلس في الحالات التالية:</p>
<p>1. If he was appointed or elected contrary to the provisions of Law or Articles of Association.</p>	<p>1- إذا تم تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون والنظام الأساسي.</p>
<p>2. If he loses any of the qualifying conditions referred to in Article 240 of the Law.</p>	<p>2- إذا فقد أيًا من الشروط الواردة الإشارة إليها في المادة 240 من القانون.</p>
<p>3. If he abuses his position as director in carrying on business that is competitive to that of the Company or if he causes actual damage to it.</p>	<p>3- إذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو الحق ضررا فعليًا بها.</p>
<p>4. If he fails to attend three consecutive meetings of the Board without lawful excuse notified in writing to the Board, and the Board shall resolve on this matter as it may deem fit.</p>	<p>4- إذا تخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر مشروع يبلغ مجلس الإدارة به خطيًا ويقرر المجلس بشأنه ما يراه مناسبًا في حينه.</p>
<p>5. If he resigns or withdraws from his office, provided the foregoing shall be done in an opportune time, otherwise he shall be liable to pay damages to the Company.</p>	<p>5- إذا إستقال من منصبه أو إعتزله بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا التزم بالتعويض.</p>
<p>6. Death of the board of director's member.</p>	<p>6- في حالة وفاة عضو مجلس الإدارة.</p>
<p>7. If he occupies any other office in the Company for which he would receive remuneration other than that which the Board of Directors may decide from time to time to remunerate its occupier because of the executive nature of his duties.</p>	<p>7- إذا شغل أي منصب آخر في الشركة يتقاضى عنه راتبًا غير منصب يقرر مجلس الإدارة من وقت لآخر دفع راتب لشاغله لطبيعة مهمته التنفيذية.</p>

Article 19: Removal of Directors	المادة (19): عزل أعضاء مجلس الإدارة:-
<p>1. The General Meeting may terminate the membership of all or some of the members of the Board of Directors. Requisition for termination shall be presented to the Board by shareholders representing at least 10% of the capital. The Board shall forward such requisition to the General Meeting within a maximum period of one month from the date of its submission; otherwise the Ministry of Industry and Commerce may issue the notice for the Meeting. The General Meeting may not consider this requisition with respect to the said termination unless the said requisition is on the agenda, save when serious developments are revealed during the meeting requiring such termination.</p>	<p>1- يجوز للجمعية العامة عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة. ويقدم الطلب من عدد من المساهمين يمثل 10% من رأس المال على الأقل. وعلى مجلس الإدارة عرض الطلب على الجمعية العامة خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديمه، وإلا قامت وزارة الصناعة والتجارة بتوجيه الدعوة. ولا يجوز للجمعية العامة النظر في طلب العزل إلا إذا كان وارداً بجدول أعمالها، ما لم تظهر خلال الاجتماع وقائع خطيرة تقتضي العزل. وللعضو المعزول مطالبة الشركة بالتعويض إذا كان العزل بغير سبب مقبول أو في وقت غير مناسب.</p>
<p>2. A member who has been terminated may seek compensation from the Company if said termination is without acceptable justification or at a suitable time.</p>	<p>2- يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يعتزل بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا التزم التعويض.</p>
<p>3. A board member may resign his office provided that he resigns in a convenient time otherwise he shall be liable to pay compensation.</p>	<p>3- يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يستقيل من منصبه شريطة أن يستقيل في وقت مناسب وإلا فإنه يلتزم بدفع تعويض.</p>
Article 20: Filling of Vacancies on the Board of Directors	المادة (20): ملء الشواغر في مجلس الإدارة:-
<p>In case the office of one or more directors becomes vacant, the provisions of Article 179 of the Law shall be applied. The appointment of the new director shall be subject to the prior approval of the CBB.</p>	<p>في حالة خلو منصب عضو أو أكثر في مجلس الإدارة، عندها تطبق أحكام المادة (179) من القانون. يخضع تعيين عضو مجلس الإدارة الجديد لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.</p>
Article 21: Chairman, Deputy Chairman and Chief Executive Officer	المادة (21): رئيس مجلس الإدارة ونائبه والرئيس التنفيذي:-
<p>The Board of Directors shall elect by secret ballot its Chairman and Deputy Chairman each of whom shall hold office for a three year term</p>	<p>ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به.</p>

<p>renewable further for one or more terms. In the absence or disability of the Chairman, the Deputy Chairman shall act in his place.</p>	
<p>Subject to any regulatory approvals being obtained, the Board of Directors shall appoint a Chief Executive Officer, and specify his duties and powers. He shall have the right to sign for and on behalf of the Company severally or jointly as the Board of Directors may resolve. The Chief Executive shall be Executive Board Member and having a countable vote therein.</p>	<p>مع مراعاة الحصول على أي موافقات تنظيمية ، على مجلس الإدارة ان يعين رئيساً تنفيذياً يحدد المجلس المهام والصلاحيات الممنوحة له ويكون له حق التوقيع عن الشركة مجتمعاً أو منفرداً حسب قرار المجلس على أن يكون الرئيس التنفيذي بحكم منصبه عضواً في مجلس الإدارة وله فيه صوت معدود.</p>
<p>The Ministry of Industry and Commerce shall be furnished with copies of resolutions for election of the Chairman, Deputy Chairman, and the Chief Executive Officer.</p>	<p>وتبلغ وزارة الصناعة والتجارة بصورة من قرارات انتخاب الرئيس ونائبه وتعيين الرئيس التنفيذي.</p>
<p>Article 22: Powers of the Board of Directors</p>	<p>المادة (22): صلاحيات مجلس الإدارة وإختصاصاته:-</p>
<p>The Board of Directors may exercise all the powers and do all the acts necessary for the management of the Company in conformity with its objects, save to the extent permitted by the Law, the Central Bank of Bahrain Law, these Articles of Association and the resolutions of the General Meeting. The Board shall have all the powers set out in the Corporate Governance Code issued by the CBB as well as Ministerial Order No. 19 of 2018. The Board of Directors shall in particular have the power to establish the necessary regulations for the organization of work and management of the Company's business, appoint the Manager or Managers, officers or employees and to remove them, determine their duties and fix their salaries. The Board of Directors is empowered to form an Audit, Nomination and Remuneration Committee or any other permanent Committees, appoint their members and specify their powers. The Board of Directors is empowered to purchase, sell and mortgage movables, immovable properties and all rights and privileges to rent, lease, transfer and sell, withdraw funds and securities owned by the</p>	<p>لمجلس الإدارة أن يزاول جميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها. ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه في القانون وفي قانون مصرف البحرين المركزي أو هذا النظام الأساسي أو قرارات الجمعية العامة. يتمتع المجلس بجميع الصلاحيات المنصوص عليها في تعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وكذلك القرار الوزاري رقم 19 لسنة 2018. وللمجلس بوجه خاص وضع اللوائح اللازمة لترتيب العمل وإدارة أعمال الشركة وتعيين المدير أو المديرين أو رؤساء العمل أو الموظفين وإقالتهم وتحديد عمل كل منهم ومرتباتهم. وله الحق في تشكيل لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت أو غيرها من اللجان الدائمة لمجلس الإدارة وتعيين أعضائها وتحديد صلاحياتها. وفي شراء وبيع ورهن المنقولات والعقارات وجميع الحقوق والامتيازات منقولة أو ثابتة والاستئجار والتأجير، وسحب الأموال والأوراق المالية المملوكة للشركة وتحويلها وبيعها، وطلب التمويل لأي مدة تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يزيد عن ثلاث سنوات وإصدار الصكوك وتقرير كفالات لصالح الغير والتصريح برفع كل دعوى والدفاع عن مصلحة الشركة أمام القضاء سواء كانت مدعية أو مدعى عليها وإبرام عقود الهبة والصلح والتحكيم والإبراء والتنازل عن حقوق الامتياز سواء كان التنازل بمقابل أو بغير مقابل وتقرير كيفية استعمال أموال الشركة.</p>

<p>Company, apply for finance for any tenor including but not limited to exceeding three years, issue sukuk, securities, give guarantees to third parties, give authorization to institute all actions and defend the interests of the Company before the judiciary whether as plaintiff or defendant, enter into agreements for gift, conciliation, arbitration and receipt and release and waive the Company's priority rights whether for consideration or otherwise and to decide on the manner of utilizing Company's funds.</p>	
<p>Article 23: Representation of the Company</p>	<p>المادة (23): تمثيل الشركة:-</p>
<p>1. Subject to provisions of the Law, the Company shall be represented in its relations with third parties by the Chairman of the Board of Directors or his Deputy (in his absence or disability) or the Chief Executive Officer. The signature of any of them on behalf of the Company shall be binding in all matters and things concerned with the administration of the Company in the normal course of business, within the objects specified therefor and according to the provisions of the laws in force, the Company's Articles of Association and resolutions and recommendations of the Board of Directors.</p>	<p>1- مع مراعاة أحكام القانون يمثل الشركة كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس (عند غيابه أو قيام مانع به) أو الرئيس التنفيذي فيما يتعلق بعلاقاتها لدى الغير ويكون توقيع كل منهم -حسبما يكون الحال- نيابة عن الشركة ملزما في كل القضايا والأمور المتعلقة بإدارة الشركة لغايات تسيير أعمالها ضمن الأغراض المحددة لها وتبعا لأحكام القوانين المرعية والنظام الأساسي للشركة وقرارات وتوصيات مجلس الإدارة.</p>
<p>2. The Board of Directors may by resolution and within the limits of authority decided by it, appoint one or more of its members or any other person to sign on behalf of the Company severally or jointly with others, including the Chairman or his Deputy pursuant to the preceding Paragraph (1) hereinabove or the Chief Executive Officer appointed pursuant to Article 21 of these Articles of Association.</p>	<p>2- يجوز لمجلس الإدارة أن يخول بقرار منه وفي الحدود التي يرسمها أي شخص أو أكثر من بين أعضاء المجلس أو من غيرهم صلاحية التوقيع نيابة عن الشركة وباسمها منفردا أو مجتمعا مع آخرين بمن فيهم رئيس المجلس أو نائبه تبعا للفقرة (1) أعلاه أو الرئيس التنفيذي تبعا للمادة (21) أعلاه من هذا النظام الأساسي.</p>
<p>Article 24: Attendance Quorum and Voting Quorum at Board of Directors' Meetings</p>	<p>المادة (24): نصاب صحة اجتماعات مجلس الإدارة ونصاب صحة القرارات:-</p>
<p>1. The Board of Directors shall meet at the summons of its Chairman or his Deputy (in event of his absence or disability) or if requested to do so by at least two directors. A meeting of the Board of Directors shall be</p>	<p>1- يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيس المجلس أو نائبه (عند غيابه أو قيام مانع به) أو من عضوين على الأقل، ويعتبر اجتماع المجلس صحيحا إذا ما تم حضوره من قبل ما لا يقل عن نصف عدد الأعضاء. يمكن عقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل افتراضي حيث يمكن</p>

<p>valid if attended by not less than half of the directors. Board meetings can be held virtually where members of the Board may attend by conference call, video call or any other electronic means.</p>	<p>لأعضاء المجلس حضورها عن طريق مكالمة جماعية أو مكالمة فيديو أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.</p>
<p>2. Resolutions of the Board of Directors shall be adopted by a simple majority vote of the directors present. In case of a tie, the Chairman or in his absence his deputy shall have a casting vote. A dissenting member of the Board shall record his dissent in the Minutes. The Board may adopt resolutions by circulation, correspondence, including post, electronic mail or fax correspondence or conference telephone calls, or telephone with a view or video or any other means of communication with view and sound, provided that in order for resolutions taken in this manner to be valid, they shall be approved by the majority of the members and recorded in the minutes of the following Board meeting.</p>	<p>2- تتخذ قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه. وعلى العضو المعارض أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويجوز للمجلس اتخاذ قرارات بالتمرير أو بالمراسلة بردياً أو إلكترونياً أو بالفاكس أو بالمحادثات الهاتفية الجماعية أو بالهاتف المرئي أو الفيديو أو أية وسيلة اتصال أخرى مرئية ومسموعة ويشترط لصحة القرار في أي من هذه الحالات موافقة أغلبية الأعضاء عليها ويجب أن يثبت القرار في محضر أول اجتماع تال للمجلس.</p>
<p>3. A Director is prohibited from voting on any contract or arrangement or any other proposal in which he has an interest which is a material interest.</p>	<p>3- يمتنع على أي عضو مجلس إدارة التصويت على أي عقد أو ترتيب أو اقتراح آخر يكون له فيه مصلحة مادية.</p>
<p>4. The Board of Directors shall meet at least four times in every financial year.</p>	<p>4- يجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للشركة.</p>
<p><u>Article 25: Proxy for Attendance at Board Meetings</u></p>	<p><u>المادة (25): الإنابة في حضور الاجتماعات:-</u></p>
<p>A member of the board of directors may not appoint a proxy to attend a Board meeting on his behalf.</p>	<p>لا يجوز للعضو تعيين وكيل لحضور اجتماع مجلس الإدارة نيابة عنه.</p>
<p><u>Article 26: Minutes of Board of Directors Meetings</u></p>	<p><u>المادة (26): محاضر اجتماعات مجلس الإدارة:-</u></p>
<p>Minutes of the meetings of the Board of Directors shall be entered on a regular basis following the</p>	<p>يجب أن تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص، وتوقع هذه المحاضر</p>

<p>end of each meeting in a Special Register and shall be signed by the Chairman and members present as well as the Secretary at the Meeting. In the Minutes there shall be recorded the names of directors present and those who are absent and the justification for absence, if any, of the absent members. The Minutes shall also include the names of persons who are not members whose presence in the meeting is required by the Law stating the names of those who attended the meeting and those who were absent. A record in the Minutes shall also be made of non-members who attended the meeting or any part of it.</p>	<p>من الرئيس والأعضاء الذين حضروا الجلسة وأمين سر المجلس ويجب ان يحفظ هذا السجل في مركز الشركة الرئيسي، ويثبت في محضر كل جلسة أسماء من حضر ومن لم يحضر من أعضاء المجلس مع بيان أعذار من لم يحضر في حالة وجودها، كما يثبت فيه أسماء الأشخاص من غير أعضاء المجلس الذي قد يتطلب النظام حضورهم مع بيان حضورهم أو غيابهم، كذلك أسماء جميع من حضر من غير الأعضاء الجلسة كلها أو جزء منها.</p>
<p>The Minutes shall embody a detailed summary of the deliberations of the Board covering every event that took place at the meeting and any matter that the members had required to be recorded in the Minutes.</p>	<p>كما يثبت بالمحضر خلاصة وافية لجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث أثناء الاجتماع وكل ما يطلب الأعضاء إثباته في المحضر.</p>
<p>Those members who sign the Minutes of any meeting shall be jointly answerable for the accuracy of the details contained therein.</p>	<p>ويكون الموقعون على محاضر الجلسات مسئولين عن صحة البيانات الواردة في السجل.</p>
<p>Article 27: Board Committees</p>	<p>المادة (27): لجان إدارية:-</p>
<p>1. The Board of Directors may form Ad-hoc committees either from amongst their members or non- members to study issues referred to them or to report on such issues.</p>	<p>1- لمجلس الإدارة أن يشكل لجاناً مؤقتة من بين أعضائه أو من غير الأعضاء لدراسة الموضوعات التي تحال إليهم أو للإبلاغ عنها.</p>
<p>2. The Board of Directors may delegate to any of its members or any other person to undertake certain duties or conclude transactions and grant such member the necessary authority for such purposes.</p>	<p>2. يجوز لمجلس الإدارة تفويض أي من أعضائه أو أي شخص آخر للقيام بمهام معينة أو إبرام صفقات ومنح هذا العضو السلطة اللازمة لهذه الأغراض.</p>
<p>3. The Board may, at any time, dissolve committees formed by it or withdraw authority granted to a person for any specific duties.</p>	<p>3. يجوز لمجلس الإدارة، في أي وقت، حل اللجان المشكلة من قبله أو سحب السلطة الممنوحة لأي شخص لأية مهام محددة.</p>
<p>4.a The Board of Directors shall establish an Audit Committee from within its members to review the accounting and financials of the Company and the audit of accounts or any other</p>	<p>4. أ. تُشكّل بقرار من مجلس الإدارة لجنة تدقيق تشكل بكاملها من بين أعضائه تتولى مراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للشركة والتدقيق المحاسبي وما يتصل به، ومدى الالتزام بأحكام القانون وأنظمة وسياسات الشركة، ويحدّد</p>

<p>related matter; and to oversight the compliance with laws and regulations of the company. The Code of Corporate Governance and the Central Bank of Bahrain Regulations shall specify the requirements for the constitution of the Audit Committee, its powers, procedures and remuneration of its members.</p>	<p>ميثاق إدارة وحوكمة الشركات والقواعد الصادرة من مصرف البحرين المركزي ضوابط تشكيل لجنة التدقيق واختصاصاتها ونظام عملها ومكافآت أعضائها.</p>
<p>b) The Audit Committee may, in performing its responsibilities, inspect the companies records, documents and accounts and request any information from the members of the Board of Directors or the executive management.</p>	<p>ب. للجنة التدقيق- في سبيل القيام بعملها- حق الاطلاع على سجلات الشركة ومستنداتها وأوراقها وحساباتها وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.</p>
<p>c) There shall be a statement within the Annual Report of the activities of the Audit Committee, which shall include all details provided for in the Code of Corporate Governance.</p>	<p>ج. يُدرج ضمن التقرير السنوي بياناً بأعمال لجنة التدقيق على أن يشتمل على التفاصيل المنصوص عليها في ميثاق إدارة وحوكمة الشركات.</p>
<p><u>Article 28: List of the names of the Chairman, Deputy Chairman and Members of the Board of Directors:</u></p>	<p><u>المادة (28): قائمة بأسماء رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة:-</u></p>
<p>1.The Company shall prepare in respect of each financial year a detailed list, certified by the Chairman of the Board of Directors, of the name of the Chairman, Deputy Chairman, members of the Board of Directors, Chief Executive Officer and his deputies. The Company shall keep a copy of such list and shall send the original to the Directorate of Company Affairs at the Ministry of Industry and Commerce together with the annual report, the balance sheet, the profit and loss account of the Company for the relevant financial year referred to in Article 29 of these Articles of Association and shall notify said Ministry of each amendment made to the list within the said year.</p>	<p>على الشركة أن تعد في كل سنة مالية قائمة مفصلة ومعتمدة من رئيس مجلس الإدارة بأسماء كل من رئيس المجلس ونائب الرئيس وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي والمدير العام ونوابه وتحفظ الشركة بصورة من هذه القائمة ويرسل الأصل إلى إدارة رقابة الشركات في وزارة الصناعة و التجارة مرفقة بالتقرير السنوي وميزانية الشركة العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المعينة المشار اليهم في المادة (29) من هذا النظام الأساسي، وتبلغ الشركة الوزارة المذكورة بكل تعديل يجري على القائمة خلال السنة المذكورة.</p>
<p><u>Article 29: Annual Report</u></p>	<p><u>المادة (29): التقرير السنوي:-</u></p>
<p>1.The Board of Directors shall prepare in respect of each financial year within the period that may permit for convening the Annual General Meeting of Shareholders and within a maximum of three months from the end of each financial year, a report on the activities of the Company during the financial year and its financial</p>	<p>1. يجب على مجلس الإدارة أن يعد في كل سنة مالية وفي موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين وذلك خلال ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ انتهائها تقريراً عن نشاطات الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي وميزانيتها العمومية وحساب الأرباح والخسائر الخاص بها ويوقع كل من رئيس مجلس الإدارة وأحد أعضاء المجلس التقرير والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر.</p>

<p>situation, the balance sheet of the Company and a profit and loss statement. The Chairman of the Board of Directors and one of the Directors shall sign the Report and the Balance Sheet and the Profit and Loss Statement.</p>	
<p>2. The Board of Director shall submit to the concerned Ministry of Commerce and Central Bank of Bahrain, within three months from the date of the end of its financial year a copy of the Financial Statements, Profit and Loss Statement, the Annual Report and the signed and stamped Auditor Report.</p>	<p>2. يجب على مجلس الإدارة أن يرسل الى الوزارة المعنية بشؤون التجارة ومصرف البحرين المركزي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتقرير السنوي وتقرير مدقق الحسابات موقعا ومختوما.</p>
<p><u>Article 30: Liability of Directors, Exemption from Liability and Liability Action</u></p>	<p><u>المادة (30): مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والاعفاء منها ودعوى المسؤولية:-</u></p>
<p>Liability of the Chairman and members of the Board of Directors to the Company, its shareholders and third parties, exemption there from, initiation of a legal action and the limitation of such legal action shall be in accordance with the provisions of the Law.</p>	<p>تسري على مسؤولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تجاه الشركة ومساهميها والغير والإعفاء منها ودعوى المسؤولية وسقوطها أحكام القانون.</p>
<p>Article (18 bis) of the Law shall be applied on the founder or partner or the capital owner or the company's manger or the board member.</p>	<p>وتطبق المادة (18 مكرراً) من القانون على المؤسس أو الشريك أو مالك رأس المال أو مدير الشركة أو عضو مجلس الإدارة.</p>
<p><u>Article 31: Personal Interest</u></p>	<p><u>المادة (31): المصلحة الشخصية:-</u></p>
<p>Provisions of Article 189 of the Law shall apply to any direct or indirect personal interest of the Chairman, Directors or Managers of the Company in respect of the issues presented to the board and the company's contracts and conduct.</p>	<p>تسري أحكام المادة (189) من القانون على كل ما يتعلق بمصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومديريها فيما يتعلق بالمسائل المعروضة على المجلس وبعقود وتصرفات الشركة.</p>
<p><u>Article 32: Granting of finance to Directors</u></p>	<p><u>المادة (32): تقديم التمويل لأعضاء مجلس الإدارة:-</u></p>
<p>The Company may grant loans and financing to its directors excluding independent directors only if permitted by the provisions of the Law and the applicable regulations of the CBB.</p>	<p>يجوز للشركة منح القروض والتمويل لأعضاء مجلس الإدارة من غير المستقلين فقط إذا سمحت بذلك أحكام القانون والأنظمة المعمول بها في مصرف البحرين المركزي</p>

Article 33: Remuneration of the Board of Directors:	المادة (33): مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:-
<p>1. The Ordinary General Meeting shall establish the remuneration of the members of the Board of Directors, provided that the total of such remuneration shall not exceed ten per cent (10%) of the net profit in any one financial year after allowing for statutory reserves and after allowing for distribution to the shareholders of a dividend of no less than five per cent (5%) of the paid up capital of the Company. This provision shall not, however, be deemed to create an obligation on the part of the Company to pay a dividend of five per cent (5%) or of any amount.</p>	<p>1- تحدد الجمعية العامة العادية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على ألا تتعدى هذه المكافآت 10% (عشرة بالمائة) من الربح الصافي لأية سنة مالية بعد خصم الاحتياطات القانونية وتوزيع ربح للمساهمين لا يقل عن 5% (خمسة بالمائة) من رأسمال الشركة المدفوع، إلا أن هذا النص لا يلزم الشركة بأن توزع أرباحاً بنسبة 5% (خمسة بالمائة) أو أي مبلغ آخر.</p>
<p>2. The Ordinary General Meeting may resolve to pay an annual remuneration to members of the Board of Directors in the years when the Company does not realize profits for years in which the Company does not distribute dividends, subject to approval of the Minister of Industry and Commerce. The Report of the Board of Directors to the Ordinary General Meeting shall include a detailed statement of all the amounts received by the Chairman and Board members on individual basis during the financial year in terms of salaries, remuneration, dividends, attendance allowance, representation allowance, expenses and other amounts. The aforesaid report shall also contain details of the amounts received by Board members in their capacities as employees or administrators or amounts received in consideration of technical, management, advisory or other duties. In addition, the Report shall contain a statement of the gross remuneration of the executive management representing the most paid six employees including salaries, benefits, entitlements and shares provided that the list shall include the Chief Executive Officer and the most senior person in finance.</p>	<p>2- يجوز للجمعية العامة العادية أن تقرر صرف مكافآت سنوية لأعضاء مجلس الإدارة في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً أو السنوات التي لا توزع فيها أرباحاً على المساهمين بشرط الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة ، ويجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية على بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة خلال السنة المالية من رواتب ومكافآت ونصيب في الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصروفات وغيرها، كما يشتمل التقرير المذكور على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم موظفين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أية أعمال أخرى. كما يجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة على بيان بإجمالي ما تحصل عليه أعضاء الإدارة التنفيذية المتمثلة في جميع الأعضاء ممن تفاضوا خلال السنة المالية على أعلى ست مكافآت متضمنة أية رواتب ومنافع ومزايا وأسهم على أن يكون من بينهم الرئيس التنفيذي و المسئول المالي الأعلى في الشركة في جميع الأحوال.</p>
<p>The information referred to in the two subparagraph (1) and (2) above shall be included in the Directors Report in the format issued by the</p>	<p>ويجب تضمين كافة البيانات المذكورة في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة في تقرير مجلس الإدارة وفقاً للنماذج التي تُعدها الوزارة.</p>

<p>Ministry; and the Report, the Financials, and the Loss/Profit Account shall be signed by the Chairman and a member of the Board of Directors. All directors are responsible for the execution of this requirement.</p>	<p>ويجب أن يوقع التقرير والميزانية وحساب الأرباح والخسائر رئيس مجلس الإدارة وأحد الأعضاء. ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تنفيذ ذلك.</p>
<p>Article 34: Sale of Company Shares to Employees and Executive Management Remuneration Scheme: -</p>	<p>المادة (34): بيع أسهم الشركة إلى المستخدمين وبرنامج مكافآت الإدارة التنفيذية:-</p>
<p>a. Subject to obtaining the necessary regulatory approvals, the Company may sell or grant to its employees all or any part of its shares bought by it (Treasury Shares) subject to a resolution of the shareholders in an Ordinary General Meeting approving such act. Said resolution shall give authorization to the Board of Directors to set the rules regulating the sale or grant of these shares to Company employees.</p>	<p>أ- مع مراعاة الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة، يجوز للشركة ان تبيع أو تمنح للمستخدمين فيها كل أو بعض الأسهم التي قامت بشرائها وذلك بشرط صدور قرار من الجمعية العامة العادية للمساهمين بالموافقة على ذلك وتفويض مجلس إدارة الشركة في وضع القواعد التي تنظم بيع أو منح تلك الأسهم لمستخدميها.</p>
<p>b. For the purpose of attracting qualified employees to work in the Company, the Board of Directors shall be empowered to devise a scheme known as “Option for purchase of shares by the qualified employees”. The purpose of such scheme is to provide incentives to attract qualified employees, and to enhance their loyalty to the Company in accordance with the terms which may be specified by the Board of Directors from time to time and which shall be approved by the General Assembly of the Company, provided that the following provisions shall be observed:</p>	<p>ب- بغرض استقطاب الموظفين الأكفاء للعمل بالشركة فإن لمجلس الإدارة الحق في استحداث نظام يسمى بنظام "خيار شراء الاسهم للموظفين الأكفاء" يكون الغرض منه توفير حافز لاستقطاب الموظفين الأكفاء للعمل بالشركة وتعزيز ولائهم لها وذلك طبقاً للشروط والاحكام التي يعرضها مجلس الإدارة من وقت إلى آخر وتعتمدها الجمعية العامة للشركة على ان يراعى في شروط هذا النظام البنود التالية:</p>
<p>(1) For the purpose of meeting the obligations of the Company under the “Option for purchase of shares by the qualified employees” scheme, the Company’s capital may be increased pursuant to an application to be submitted by the employees qualified under the scheme, specifics of which shall be established by the Board of Directors.</p>	<p>1- لمقابلة التزامات الشركة بموجب نظام "خيار شراء الأسهم للموظفين الأكفاء" يجوز زيادة رأس مال الشركة بناء على طلب الموظفين المستفيدين من هذا النظام ويتم تحديد هذا البرنامج من قبل مجلس الإدارة.</p>
<p>(2) The members of the Board of Directors may not contribute in the “Option for purchase of shares by the qualified employees” scheme.</p>	<p>2- لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة المشاركة في نظام خيار شراء الاسهم للموظفين الأكفاء ولا يجوز للمساهمين الاككتاب في هذه الأسهم.</p>

The shareholders shall not be allowed to subscribe in the same.	
(3) The "Option for purchase of shares by the qualified employees" scheme shall be submitted to the General Assembly for its approval. Provided that the CBB approval be obtained.	3- يعرض نظام "خيار شراء الاسهم للموظفين الاكفاء" على الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه. شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي
Section V	الباب الخامس
General Meetings	الجمعيات العامة
Article 35: Types of General Meetings	المادة (35): أنواع الجمعيات العامة:-
General Meetings of Shareholders are:	الجمعيات العامة للمساهمين نوعان:
1. Ordinary General Meeting.	1- الجمعية العامة العادية.
2. Extraordinary General Meeting.	2- الجمعية العامة غير العادية.
Article 36: General Provisions Applicable to General Meetings	المادة (36): أحكام عامة بشأن الجمعيات العامة:-
1. Application	1- انطباقها:
These provisions apply to General Meetings of Shareholders whether they are Ordinary or Extraordinary and shall be complementary to the provisions provided in these Articles of Association in respect of each of the two types of General Meetings.	تتطبق هذه الأحكام على الجمعيات العامة للمساهمين سواء كانت عادية أو غير عادية وتعتبر مكملة للأحكام الواردة في هذا النظام الأساسي بالنسبة لكل نوع من نوعي الجمعيات العامة.
2. Convening General Meetings	2- الدعوة إلى انعقاد الجمعيات العامة:
a. Persons and authorities who have the right to convene General Meetings shall invite every person who is legally entitled to attend General Meetings, provided those given notice to attend shall include representatives from Ministry of Industry and Commerce, Central Bank of Bahrain, the Auditors and the legal representative of Investment Sukuk holders, if any.	أ- تعلن دعوة من له حق حضور الجمعية قانونا - على أن يكون من بينهم ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي ومدققي الحسابات والممثل القانوني لحملة الصكوك-إن وجد- لانعقاد الجمعية العامة.
b. The invitation for the General Assembly to convene shall be made by a registered mail with acknowledgment of receipt or by any other	ب- توجه الدعوة لاجتماع الجمعية العامة بخطابات مسجلة بعلم الوصول، أو بأية طريقة اخرى تُثبت واقعة العلم بزمان ومكان الاجتماع وجدول الأعمال، وذلك قبل

means of notification indicating knowledge of the time, venue and agenda of the meeting, at least twenty-one days prior to the meeting. The Assembly shall convene at least once during the three months following the end of the fiscal year.	موعد الاجتماع بواحد وعشرين يوماً على الأقل. ويجب أن تُعقد الجمعية مرة واحدة على الأقل خلال الشهور الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية
c. The shareholders meetings may also be convened and voted using electronic or telephonic means of communication in accordance with the provisions of the Law and in compliance with the Resolution of the Ministry of Commerce No.63 for the year 2021.	ج- يجوز أن تعقد اجتماعات المساهمين وحضورها والتصويت على جميع بنودها باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية أو الهاتفية وفقاً لأحكام القانون مع مراعاة التدابير الصادرة من وزارة الصناعة والتجارة بموجب القرار رقم (63) لسنة 2021.
3. <u>Details of the Notice</u>	3- بيانات الدعوة:
Notice of convening General Meetings shall include in particular the following details:	يجب ان تتضمن الدعوة لاجتماع الجمعية العامة على الأخص البيانات الآتية:
a. Name of the Company and address of its Principal Office.	أ - اسم الشركة وعنوان مركزها الرئيسي.
b. Commercial Registration Number of the Company.	ب- رقم قيدها بالسجل التجاري.
c. Date, time and place of the Meeting.	ج- تاريخ وساعة انعقاد الجمعية ومكانه.
d. Type of Meeting.	د - بيان نوع الجمعية.
e. Agenda for the Meeting.	هـ- جدول الأعمال.
f. Date, time and place of the Second and Third Meetings in the event that the Meeting is not quorate on the first and the second date fixed for it.	و - بيان تاريخ وساعة ومكان الانعقاد الثاني أو الثالث في حالة عدم توافر النصاب في التاريخ المحدد للاجتماع الأول والثاني.
g. Details of the right of the shareholders to appoint a proxy from the shareholders or others in attending and voting and description of how the shareholder can exercise this right with a copy of the format of the proxy.	ز- بيان حق المساهم في توكيل الغير من المساهمين أو من غيرهم في الحضور والتصويت وبيان طريقة مباشرة هذا الحق بالتفصيل مع ارفاق النموذج اللازم لذلك.
h. Details of electronic voting, if allowed.	ح- بيان تفصيلي عن طريقة التصويت الإلكتروني عن بعد في حالة اتاحته.

i. Draft of the resolutions that will be discussed in the meeting and the percentage required for voting on each with all required information to enable the shareholder to decide how to vote.	ط- مسودات للقرارات التي سوف تعرض للتصويت عليها وبيان نسبة التصويت اللازمة لإقرارها وتوفير معلومات تكفي لتمكين المساهم من تقرير موقفه بشأن التصويت على مسودة القرار.
4. <u>The Agenda</u>	<u>4- جدول الأعمال:</u>
The Board of Directors shall prepare the agenda for the Ordinary or Extraordinary General Meetings. In cases where the General Meeting may be summoned by the shareholders or at the request of the Auditors or on a directive from the Ministry of Industry and Commerce, the agenda shall be prepared by those who summoned the meeting. No issues other than those stated on the agenda shall be debated.	يضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية أو غير عادية. وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناء على طلب المساهمين أو مدققي الحسابات أو وزارة الصناعة و التجارة ، يضع جدول الأعمال من طلب انعقاد الجمعية، ولا يجوز بحث أية مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال.
5. <u>Attendance, Representation and Proxy</u>	<u>5- الحضور والتمثيل والإنبابة:</u>
Each shareholder, however the number of his shares, has the right to attend the General Meeting, and shall have number of votes equal to the number of his shares, any condition contrary to this shall be null and void. The shareholder may appoint another shareholder or third party as proxy to attend on his behalf, the proxy shall not be the chairman, a member of the board of directors or an employee of the company, without prejudice to the right of proxy of the first degree relatives in accordance with special written power of attorney prepared by the company for this propose.	لكل مساهم - أياً كان عدد أسهمه - حق حضور الجمعية العامة، ويكون له عدد من الأصوات يساوي عدد أسهمه، ويقع باطلاً كل شرط أو قرار يخالف ذلك. ويجوز للمساهم أن يوكل غيره من المساهمين أو من غيرهم في الحضور نيابة عنه، على أن يكون الوكيل من غير رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة، ولا يخل ذلك بحق التوكيل للأقارب من الدرجة الأولى، وذلك بمقتضى توكيل خاص وثابت بالكتابة تعده الشركة لهذا الغرض.
The minors and persons lacking legal capacity shall be represented in attending the meeting by their legal representatives, and the Company shall prepare special cards for the number of shares owned by each shareholder and the number of shares for which he attends on behalf of other shareholders, the delegation to representatives' power of attorney and proxy instruments shall be issued and the representation capacity shall be provided to the Company at least 24 hours prior to the date of the General Meeting. No member shall participate in voting whether on his own	ويمثل ناقصي الأهلية وفاقديها في الحضور النائبون عنهم قانونياً، وعلى الشركة أن تعد بطاقات خاصة بعدد الأسهم التي يملكها المساهم والأسهم التي يحضر فيها نيابة عن مساهمين آخرين، ويجب إجراء التوكيلات وإبراز صفة النيابة لدى الشركة قبل اجتماع الجمعية العامة بأربع وعشرين ساعة على الأقل، ولا يجوز لأي عضو أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عن يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة مباشرة له أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة.

behalf or on behalf of those whom he represents or for whom he is acting as proxy on issues in which he has a personal interest or in respect of a standing dispute between him and the Company.	
6. <u>Chairmanship of the Meetings</u>	6- رئاسة الجلسات:
General Meetings shall be presided over by the Chairman of the Board, his Deputy or any other person appointed by resolution of the Board or the General Meeting for this purpose.	يتأسس اجتماعات الجمعية العامة العادية رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أي شخص آخر يعين بقرار من مجلس الإدارة أو من الجمعية العامة.
7. <u>Attendance Record</u>	7- سجل الحضور:
a. Shareholders shall enter their names in a special register to be prepared at the Principal Office of the Company or any third party licensed to conduct these procedures at least 24 hours before the time fixed for holding the General Meeting. The said register shall include the names of shareholders, the number of shares owned by them, and the number of shares they represent and the names of the owners of the said shares and the documents evidencing their appointment and proxies. The shareholder shall be given an attendance card wherein shall be indicated the number of votes to which he is entitled as a principal or proxy.	أ - يسجل المساهمون أسماءهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الشركة أو طرف خارجي مرخص للقيام بهذه الإجراءات قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة العادية أو غير العادية بأربع وعشرين ساعة على الأقل ويتضمن السجل أسماء المساهمين وعدد الأسهم التي يملكونها وعدد الأسهم التي يمثلونها وأسماء مالكيها مع تقديم سند التعيين أو الإنابة ويعطى المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة ووكالة.
b. The Chairman shall at the beginning of the Meeting nominate vote checkers and Meeting secretary who shall be appointed by with the approval of the General Meeting. Vote checkers may be appointed from non-shareholders. The Chairman shall ask the Meeting Secretary to determine the percentage of attendance of shareholders and to enter such percentage in the special register and declare the quorum prior to commencing the Meeting.	ب- يعين رئيس الجمعية في بداية الاجتماع أسماء جامعي أصوات المساهمين وسكرتير الاجتماع على أن تقرر الجمعية العامة تعيينهم ويجوز تعيينهم من غير المساهمين. ويطلب الرئيس من سكرتير الاجتماع تحديد نسبة حضور المساهمين وإثبات ذلك في السجل الخاص بذلك والإعلان عن النصاب القانوني قبل بدء أعمال الاجتماع.
8. <u>Minutes of Meetings</u>	8- محاضر الاجتماعات:

<p>a. The Meeting Secretary shall draw up minutes of the General Meeting in which there shall be entered the number of shares represented at the Meeting whether by the shareholder in person or by proxy, and the percentage thereof to the total issued and paid up capital. The Minutes shall also contain a full summary of all issues discussed at the General Meeting and resolutions adopted thereat as well as the number of votes cast for or against such resolutions. To the Minutes shall be attached a list of the names of shareholders attending the Meeting and the number of shares they represent by the shareholder in person or by proxy.</p>	<p>أ - يتولى سكرتير الاجتماع إعداد محضر بوقائع اجتماعات الجمعية العامة يثبت فيه عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع أصالة أو وكالة ونسبتها إلى مجموع أسهم رأس المال الصادر والمدفوع ويحتوي المحضر كذلك على خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة والقرارات التي اتخذت فيها مع ذكر نصاب التصويت عليها ويرفق بالمحضر جدولاً بأسماء الحاضرين للاجتماع وعدد الأسهم التي يمثلونها أصالة أو وكالة.</p>
<p>b. The minutes shall be co-signed by the Chairman of the meeting and the Secretary appointed to draw up the minutes. The certified original copy of the minutes shall be taken as evidence of the details contained therein and as a source for producing true copies thereof by the Company.</p>	<p>ب- يوقع المحضر رئيس الاجتماع وسكرتير الاجتماع المعين لإعداد المحضر، وتعتمد الصورة الأصلية الموقعة منهما كدليل على ما ورد في المحضر وكأساس لصور طبق الأصل عن المحضر تصدر عن الشركة.</p>
<p>Article 37: Ordinary General Meeting</p>	<p>المادة (37): الجمعية العامة العادية:-</p>
<p>1. Convening</p>	<p>1- انعقادها:</p>
<p>a. The Shareholders' General Meeting shall be summoned by the Chairman of the Board of Directors at the time and place as decided by the company's Articles of Association, The Shareholders' General Meeting shall meet at least once in every financial year within three months following the end of the financial year.</p>	<p>أ) تتعدّد الجمعية العامة للمساهمين بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يعينهما نظام الشركة، ويجب أن تعقد الجمعية مرة واحدة على الأقل في السنة على أن يكون ذلك خلال الأشهر الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية.</p>
<p>b. The Board of Directors shall summon the Ordinary General Meeting to convene if requested to do so by the Auditors or a number of shareholders representing 10% of the capital of the Company.</p>	<p>ب) على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للانعقاد إذا طلب ذلك مدقق الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل 10% من رأسمال الشركة.</p>

c. The Ministry of Industry and Commerce may summon the Ordinary General Meeting to convene in any of the following cases:	ج. يجوز لوزارة الصناعة والتجارة أن تدعو الجمعية العامة العادية للانعقاد في أي من الحالات التالية:-
1. on the lapse of one month of the date fixed for convening such meeting without a meeting being convened,	1. إذا انقضى شهر على الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة دون أن تدعى للانعقاد.
2. if the number of members of the Board of Directors falls below the required quorum for holding the Board's meetings,	2. إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى اللازم لصحة انعقاده.
3. If the board doesn't summon the Ordinary General Meeting to convene within a month from the following day of the request submitted to it as per paragraph (b) of this Article.	3. إذا لم يقوم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة خلال شهر من اليوم التالي لتاريخ الطلب المقدم إليه وفق الفقرة (ب) من هذه المادة.
4. If the Minister concerned with the Commerce Affairs sees there is a must to summon the Ordinary General Meeting to convene .and issue a reasoned resolution to this effect.	4. إذا ارتأى الوزير المعني بشئون التجارة ما يستوجب دعوة الجمعية العامة للانعقاد وأصدر قراراً مسبباً بذلك.
5. If the Central Bank of Bahrain requests the company to do so.	5. إذا طلب مصرف البحرين المركزي من الشركة ذلك.
Article 38: Quorum	المادة (38) نصاب صحة الاجتماعات: -
The Ordinary General Meeting shall not be valid unless attended by shareholders having voting rights and representing more than one half of the shares of the Company. If such quorum is not present, the meeting shall be valid with those present after half an hour from the time fixed for the first meeting.	لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون لهم حق التصويت يمثلون أكثر من نصف رأس المال، فإذا لم يتوافر هذا النصاب يكون الاجتماع صحيحاً بالحاضرين بعد نصف ساعة من الموعد المحدد للاجتماع الأول.
Article 39: Voting	المادة (39) التصويت:-
1. Voting at the General Meeting shall be by show of hands, electronic voting, or any manner approved by the General Meeting. Voting shall	1- يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي أو الكترونياً أو بأية طريقة أخرى تقررها الجمعية العامة ويجب أن يكون التصويت بطريق الاقتراع السري إذا

be by secret ballot if the resolution concerns the election or dismissal of a member of the Board of Directors or filing action against him or when the Chairman of the Board or a number of shareholders representing at least one tenth of the number of votes present at the Meeting request voting by secret ballot.	كان القرار متعلقا بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو إقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.
2. Directors may not participate in voting on resolutions of the General Meeting pertaining to fixing their salaries, remuneration or their exemption from liability for their management.	2- لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة العادية في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم أو إخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة.
3. The resolutions of the Ordinary General Meeting shall be valid, if passed by an absolute majority of shares represented at the Meeting. In the event of a tie, the Chairman of the meeting shall have a casting vote.	3- تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع. وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت من ترأس الاجتماع مرجحاً.
<u>Article 40: Competence of the Ordinary General Meeting</u>	<u>المادة (40) اختصاصات الجمعية العامة العادية: -</u>
The Ordinary General Meeting shall be competent to consider all matters relating to the Company and to adopt appropriate resolutions in relation thereto save those that have been reserved by the Law to the Extraordinary General Meeting. The Ordinary General Meeting shall be competent, in particular, in relation to matters provided in Article 206 of the Law.	عدا ما يختص به القانون الجمعية العامة غير العادية، تختص الجمعية العامة العادية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وبوجه خاص تختص بالأمور المنصوص عنها في المادة (206) من القانون.
<u>Article 41: Discussions at General Meetings</u>	<u>المادة (41): المناقشة في الاجتماعات: -</u>
a) The General Meeting shall never discuss topics not included in the agenda except in the following cases:	(أ) لا يجوز للجمعية العامة مناقشة موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال إلا في الأحوال التالية:
1. Unless there are urgent matters that have arisen after preparation of the agenda.	1. إذا كانت من الأمور العاجلة التي طرأت بعد إعداد الجدول.
2. If they are uncovered during the Meeting.	2. إذا تكشفت أثناء الاجتماع.

<p>3. If a written request to list the matter in the agenda is submitted to the board of directors, at least 5 working days before the date fixed for the general meeting, by the Central Bank of Bahrain or a public corporate shareholder in the Company or the accounts Auditor or a number of shareholders who own at least 5% of the Company capital.</p>	<p>3. إذا قدم طلب كتابي بإدراجها في جدول الأعمال إلى مجلس الإدارة قبل خمسة أيام عمل على الأقل من الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة من قبل مصرف البحرين المركزي، أو أحد الأشخاص العامة المساهمة في الشركة أو مدقق الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون 5% على الأقل من رأسمال الشركة.</p>
<p>4. If it is appeared during the discussion that information relating to certain issues is not sufficient, the Meeting shall be postponed for no more than 10 working days, if so requested by a number of shareholders who own one quarter of the shares by which the Meeting was held.</p>	<p>4. إذا تبين أثناء المناقشة عدم كفاية المعلومات المتعلقة ببعض المسائل المعروضة على الجمعية، تعين تأجيل الاجتماع لمدة 10 أيام عمل على الأكثر إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يملكون ربع الأسهم الذي انعقد بها الاجتماع.</p>
<p>b) The board of Directors shall submit the resolution issued by the General Meeting, with regards to urgent matters, to the Central Bank of Bahrain within 5 working days from the day following the date of the general meeting.</p>	<p>(ب) يجب على مجلس الإدارة عرض القرار الصادر عن الجمعية العامة في الأمور العاجلة التي طرأت على مصرف البحرين المركزي وذلك خلال خمسة أيام عمل من اليوم التالي لتاريخ انعقادها.</p>
<p><u>Article 41: Extraordinary General Meeting</u></p>	<p><u>المادة (41): الجمعية العامة غير العادية: -</u></p>
<p>1. <u>Convening</u></p>	<p><u>1- انعقادها:</u></p>
<p>An Extraordinary General Meeting is held on summons from the Board of Directors or on a written requisition addressed to the Board of Directors by shareholders representing not less than 10% of the capital of the Company.</p>	<p>تتعقد الجمعية العامة غير العادية، بناء على دعوة من مجلس الإدارة، أو بناء على طلب كتابي موجه إلى هذا المجلس من عدد من المساهمين، يمثلون ما لا يقل عن 10% من أسهم الشركة.</p>
<p>The Board of Directors shall, in the latter event, call for an Extraordinary General Meeting within one month of the date on which such requisition was received by the Board; otherwise the Ministry of Industry and Commerce shall call up the meeting within fifteen days from the date of expiry of said period.</p>	<p>ويجب على مجلس الإدارة في هذه الأحوال أن يدعو الجمعية العامة للاجتماع بصفة غير عادية خلال شهر من تاريخ وصول الطلب إليه، وإلا قامت وزارة الصناعة والتجارة بتوجيه الدعوة للاجتماع خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء تلك المدة.</p>
<p>2. <u>Quorum</u></p>	<p><u>2- نصاب الانعقاد:</u></p>

The meeting of the Extraordinary General Assembly shall not be valid unless attended by shareholders representing two-thirds of the shares of the company. If such quorum is not present, a second meeting shall be convened within the ten days following the first meeting. The second meeting shall be valid if attended by shareholders representing more than one-third of the capital.	لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً ما لم يحضره مساهمون يمثلون ثلثي أسهم الشركة ، فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يُعقد خلال العشرة أيام التالية للاجتماع الأول ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من ثلث رأس المال .
If this quorum is not present at the second meeting, a third meeting shall be convened within the ten days following the second meeting. The third meeting shall be valid if attended by shareholders representing the quarter of the capital.	وإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الثاني توجه الدعوة إلى اجتماع ثالث يُعقد خلال العشرة أيام التالية للاجتماع الثاني ، ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً إذا حضره من يمثل ربع رأس المال .
A new invitation may not be conveyed for the last two meetings if their date has been fixed in the invitation to the first meeting provided that the shareholders are informed that the first meeting has been not held. The decision shall be passed by a two-thirds majority of the shares represented at the meeting.	ويجوز ألا توجه دعوة جديدة للاجتماعين الأخيرين إذا كان قد حُدد تاريخهما في الدعوة إلى الاجتماع الأول شريطة أن يتم إبلاغ المساهمين بعدم انعقاد الاجتماع الأول . ويصدر القرار بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع .
3. Voting	3- التصويت:
Resolutions at the Extraordinary General Meeting shall be passed by a two third majority of shares represented at the meeting unless the resolution relates to the increase or reduction of capital, extension of the term of the Company, dissolution or merger of the Company with another company in which case resolutions shall only be valid if adopted by 75% of the shares present at the Extraordinary General Meeting. Resolutions of the Extraordinary General Meeting shall not be valid unless approved by the Ministry of Industry and Commerce.	تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي أسهم الحاضرين الذين يُعقد بهم الاجتماع صحيحاً إلا إذا تعلق القرار بزيادة رأس المال أو تخفيضه أو بإطالة مدة الشركة أو بحلها أو بتحولها أو بإدماجها في شركة أخرى، فيشترط لصحة القرار في هذه الحالات أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع أسهم الحاضرين الذين يُعقد بهم الاجتماع صحيحاً ولا تكون قرارات الجمعية غير العادية نافذة إلا بعد موافقة وزارة الصناعة والتجارة عليها.
4. Competence	1- اختصاصاتها:
1. The Extra ordinary General meeting shall exercise the followings:	1. تختص الجمعية العامة غير العادية بالأمور التالية:-

(i) To amend the Memorandum and Articles of Association or to extend the period of the company.	أ) تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي أو إطالة مدة الشركة.
(ii) To reduce the capital or to increase it including the issue of new shares.	ب) تخفيض رأس المال، أو زيادته بما في ذلك إصدار أسهم جديدة.
(iii) The disposal of what its value exceeds half the assets of the company subject to Article (194 bis) of the law.	ج) التصرف فيما تجاوز قيمته نصف أصول الشركة بمراعاة أحكام المادة (194) مكرراً من القانون.
(iv) To sell all the project which is the subject matter of incorporating the company or the disposal thereof by any way.	د) بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.
(v) The dissolution of the company or to convert it or to merge it with other company.	هـ) حل الشركة أو تحويلها أو إدماجها في شركة أخرى.
(vi) Any other matters provided for in the Law.	و) أية أمور أخرى منصوص عليها في هذا القانون.
The Extra Ordinary general meeting shall not make any amendments in the company's Memorandum and Articles of Association to change its nationality or to transfer its Head Office outside the Kingdom or increase the burdens of the shareholders except by capital increase. Any provision provides otherwise is deemed null and void.	ولا يجوز للجمعية العامة غير العادية إجراء تعديلات في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة يكون من شأنها تغيير جنسيتها أو نقل مركزها الرئيسي إلى خارج المملكة أو زيادة أعباء المساهمين بخلاف زيادة رأس المال، ويعتبر باطلاً كل نص يقضي بغير ذلك.
2. The Extraordinary General Meeting may adopt resolutions in respect of matters falling within the competence of the Ordinary General Meeting if the following two conditions are jointly satisfied :	2. يجوز للجمعية العامة غير العادية إصدار قرار يقع ضمن اختصاص الجمعية العامة العادية بتوافر شرطين مجتمعين هما:
i. The quorum and voting majority required for the Ordinary General Meeting are available; and	1- توافر النصاب والأغلبية المطلوبة للجمعية العامة العادية.
ii. The subject of the resolution had been placed on the agenda.	2- تضمين جدول الأعمال الأمور موضوع القرار.

<u>Article 43: Binding Effect of Resolutions of the General Meeting</u>	<u>المادة (43): إلزامية قرارات الجمعية العامة: -</u>
1. Resolutions adopted at the General Meeting in accordance with the provisions of the Law and these Articles of Association shall be binding on all shareholders whether they were present at the meeting at which the said resolutions were passed or absent or whether they voted for or against them.	1- تلزم القرارات التي تصدرها الجمعية العامة وفقاً لأحكام القانون ونظام الشركة جميع المساهمين سواء كانوا حاضرين في الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو كانوا موافقين أو مخالفين لها.
2. The Board of Directors shall implement the resolutions of the General Meeting.	2- على مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة
<u>Article 44: Invalidity of Resolutions</u>	<u>المادة (44): بطلان القرارات:-</u>
The shareholder may file lawsuits to invalidate any resolution adopted by the General Meeting in accordance with Articles 215 and 215(bis) of the Law.	يجوز للمساهم رفع دعاوى لإبطال أي قرار تتخذه الجمعية العامة وفقاً للمادتين 215 و 215 (مكرر) من القانون.
Section VI	الباب السادس
<u>SHARI'A SUPERVISORY BOARD</u>	هيئة الرقابة الشرعية
<u>ARTICLE 45: APPOINTMENT OF SHARI'A SUPERVISORY BOARD</u>	<u>المادة (45): تعيين هيئة الرقابة الشرعية</u>
A. The Ordinary General Assembly upon the recommendation of the Company's Board of Directors shall appoint a Shari'a Supervisory Board ("SSB") composed of at least three members from amongst those who are highly knowledgeable and proficient in Islamic Shari'a principles related to financial transactions. The SSB shall observe all laws and regulations issued by the Central Bank of Bahrain and the Ministry of Industry and Commerce or any other authority it is obliged to follow.	أ. تعين الجمعية العامة العادية بناء على توصية مجلس إدارة الشركة هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من أهل العلم المتخصصين بالأحكام الشرعية في مجال المعاملات المالية. وتلتزم هيئة الرقابة الشرعية في عملها بالقوانين واللوائح الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة وأية جهة أخرى يجب ان تلتزم بقوانينها.

<p>B. The SSB shall ensure that the Company's investments, activities and the activities of its subsidiary companies are in compliance with the provisions and tenets of Islamic Shari'a. In particular, it shall discuss with members of the Board of Directors and the managers of the Company or any of its subsidiaries the extent of the compliance of the activities they carry out, and seek from them any information it may deem it necessary to request. In particular, the SSB shall adopt all decisive resolutions in respect of the implementation of the principles and provisions of Islamic Shari'a to ensure that the purposes for which the Company has been established are fulfilled, and that the members of the Board of Directors, responsible managers and staff members carry out their duties in accordance with its resolutions which are binding upon all shareholders. The SSB shall submit, within three months from the expiry of the Company's financial year, a written report stating that the management has carried out its obligations hereunder and that the Company's investments and activities, including those of its subsidiaries, are in compliance with the principles of Islamic Shari'a.</p>	<p>ب- تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتأكد من أن استثمارات الشركة وأنشطتها وأنشطة الشركات الفرعية التابعة لها مطابقة لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ويكون لها بوجه خاص أن تبحث مع أعضاء مجلس الإدارة ومع المديرين بالشركة أو أية شركة تابعة لها وخاضعة لسيطرتها مدى هذه المطابقة فيما يقومون به من أعمال وأن تطلب منهم أية معلومات قد ترى طلبها، وعلى وجه الخصوص تتخذ هيئة الرقابة الشرعية جميع القرارات الحاسمة بشأن تطبيق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية للتأكد من تنفيذ أغراض الشركة التي أسست من أجلها، ومن أن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المسؤولين والموظفين يقومون بأعمالهم طبقاً لهذه القرارات الملزمة لجميع المساهمين، وعلى الهيئة أن تتقدم في خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة بتقرير كتابي عن قيام الإدارة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في استثمارات الشركة وأنشطتها بما في ذلك شركاتها الفرعية وأن أنشطتها مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.</p>
<p>C. The Company shall establish an Internal Shari'a Control Department which shall organize its affairs by virtue of bye-laws approved by the SSB, provided that the SSB shall approve the appointment of the Department's staff on a recommendation by the management.</p>	<p>ج- تنشئ الشركة إدارة للرقابة الشرعية الداخلية يتم تنظيم عملها بلائحة تقرها هيئة الرقابة الشرعية، على أن توافق الهيئة على تعيين أعضائها بناء على ترشيح من الإدارة.</p>
<p>D. The SSB shall establish a general secretariat with functions and tasks to be organized by a charter to be approved by the Board of Directors.</p>	<p>د. تنشئ هيئة الرقابة الشرعية أمانة عامة يتم تنظيم عملها بلائحة يقرها مجلس الإدارة.</p>
<p>E. The Unified Sharia Board shall be deemed as a central board of Fatwa and sharia supervision, having supervisory powers upon the Sharia Boards in the Company's Subsidiaries who should implement the decisions, Fatwas of the Unified Sharia Board and should not overrule</p>	<p>و. تعتبر الهيئة الشرعية الموحدة كهيئة فتوى ورقابة شرعية مركزية ذات صلاحيات إشرافية على الهيئات الشرعية في الوحدات التابعة التي تعمل على تنفيذ قراراتها وفتاواها، وليس لها الخروج عن فتاوى الهيئة الشرعية الموحدة دون الرجوع إليها.</p>

such Fatwas without recourse to The Unified Sharia Board	
<u>ARTICLE 46: SUSPENDING AND DISMISSAL OF SHARI'A SUPERVISORY BOARD</u>	<u>المادة (46): وقف أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وعزلهم</u>
No member of the SSB may be suspended or dismissed from his work except by a Resolution of the Ordinary General Meeting pursuant to recommendations of the Board of Directors.	لا يجوز وقف اي من اعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن العمل او عزل اي منهم الا بقرار صادر عن الجمعية العامة العادية بناء على توصية من مجلس الإدارة.
<u>ARTICLE 47: SEEKING THE OPINION OF SHARI'A SUPERVISORY BOARD</u>	<u>المادة (47): طلب رأي هيئة الرقابة الشرعية</u>
1. The Board of Directors or the Chief Executive Officer shall seek the written opinion of the SSB as regards the rules and regulations and all matters relating to the Company's business transactions and the business of the financial and investment institution owned or affiliated with it to ensure that they are free of any Shari'a prohibitions.	1- يطلب مجلس الادارة او الرئيس التنفيذي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية إبداء الرأي خطيا في لوائح المعاملات والأنظمة وجميع ما يتعلق بعمل الشركة والمؤسسات المالية والاستثمارية التابعة لها للتأكد من خلوها من أي محظور شرعي.
2. The SSB shall issue its written opinion through the periodical meetings convened by it for the discharge of its duties. However, and in cases of emergency and the requirements of speedy handling of certain transactions, the Board of Directors or the Chief Executive Officer may request the SSB to issue its written opinion by circulation, provided that all members of the SSB sign the opinion issued by them either all together or in counterpart.	2- تصدر هيئة الرقابة الشرعية رأيا خطيا المشار اليه اعلاه من خلال الاجتماعات الدورية التي تعقدها الهيئة لممارسة اعمالها، الا انه وفي حالة الضرورة ومتطلبات سرعة البت في بعض المعاملات يجوز لمجلس الادارة او الرئيس التنفيذي بالطلب الى اعضاء الهيئة تقديم رأيهم الخطي عن طريق التمرير شريطة قيام كامل اعضاء الهيئة بالتوقيع على الرأي الصادر عنهم.
<u>ARTICLE 48: REPORT OF THE SHARI'A SUPERVISORY COMMITTEE</u>	<u>المادة (48): تقرير هيئة الرقابة الشرعية</u>
The SSB shall submit a complete report to the Board of Directors that contains the summary of all issues referred to it and opinions issued by the SSB in respect of the same regarding the conduct of business of the Company and the financial and investment institutions affiliated therewith in	تقدم هيئة الرقابة الشرعية تقريراً سنوياً شاملاً لمجلس الادارة يبين خلاصة ما تم عرضه من حالات وما جرى بيانه من آراء في معاملات الشركة والمؤسسات المالية والاستثمارية التابعة المنفذة حسب اللوائح والتعليمات المطبقة ويجب قراءة هذا التقرير مع تقرير مراقبي حسابات الشركة في إجتماع الجمعية العامة العادية.

accordance with the applicable regulations and instructions. This report shall be read together with the report of the Auditors at Ordinary General Meetings.	
Section VII	باب السابع
Operating Rules	قواعد العمل
<u>Article 49: Shari'a Obligations in Company's Transactions</u>	<u>المادة (49): الالتزامات الشرعية في معاملات الشركة:</u>
The Company shall undertake its activities in accordance with the obligation provided in the objects of the Company in respect of compliance with the requirements of Islamic Shari'a in the scope of transactions while choosing the rules of fiqh whenever there is a difference between the opinions of the schools to adopt whatever is closer to achieving the Shari'a intent and to realise what is considered to be in conformity with Islamic Shari'a.	تمارس الشركة أعمالها وفق الالتزام الذي تتضمنه أغراض الشركة من حيث التقيد بكل ما توجبه الشريعة الإسلامية في نطاق المعاملات مع التخير في الأحكام الفقهية عند اختلاف آراء المذاهب بالأخذ بما هو أقرب إلى بلوغ المقاصد الشرعية وتحقيق المصالح المعتمدة شرعاً.
<u>Article 50: Conditions for Dealing</u>	<u>المادة (50): شروط التعامل:</u>
The Board of Directors shall establish the conditions and rules relating to financial transactions after first obtaining the opinion of the Shari'a Advisor or Advisors in order to ensure there is no conflict between said conditions and rules with fiqh rules.	يحدد مجلس إدارة الشركة من حين لآخر الشروط والقواعد الخاصة بالتعامل بعد أخذ رأي المستشار أو المستشارين الشرعيين للشركة للاطمئنان على عدم تعارض هذه الشروط والقواعد مع الأحكام الفقهية.
Section VIII	الباب الثامن
Auditors	مدقق الحسابات
<u>Article 51: Appointment of Auditors</u>	<u>المادة (51): تعيين مدقق الحسابات:-</u>
The Company shall have one or more Auditors from among those licensed to practice in Bahrain who shall be appointed and have their remuneration and period of service fixed by the General Meeting. If more than one Auditor is	يكون للشركة مدقق حسابات أو أكثر من المدققين المرخص لهم بمزاولة المهنة في البحرين تعيينهم الجمعية العامة وتحدد أجرهم والمدة التي عينوا لها. وإذا تم تعيين أكثر من مدقق فيكون لكل منهم مباشرة أعمال المراجعة على انفراد، ويكون

<p>appointed, each of them shall carry out the audit duties independently. In the event that more than one Auditor is appointed, the Auditors shall be jointly liable for the audit of the accounts of the Company.</p>	<p>المدققون في حالة تعددهم مسئولين بالتضامن عن أعمال التدقيق.</p>
<p><u>Article 52: Qualifications, Powers and Duties of Auditors and Audit Procedures</u></p>	<p><u>المادة (52): صلاحيات وواجبات مدققي الحسابات: -</u></p>
<p>a. The Auditor shall audit the accounts of the financial year for which he is appointed or re-appointed.</p>	<p>أ- على مدقق الحسابات ان يراقب حسابات السنة المالية التي عين او تم تجديده تعيينه لمراقبتها.</p>
<p>b. The Auditor shall have at any time the right of access to the Company's books, registers and documents, and of requesting any details he deems necessary. He shall also have the right to verify the Company's assets and liabilities.</p>	<p>ب- للمدقق في أي وقت الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله كذلك أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها.</p>
<p>c. The Board of Directors shall enable the auditor to carry out his duties specified in the foregoing paragraph. If the Auditor is unable to exercise such rights, he shall report this in writing to the board of directors, and if the Board does not facilitate his task, the Board shall invite an Ordinary General Meeting to consider the matter.</p>	<p>ج- وعلى مجلس الإدارة أن يمكن المدقق من أداء واجبه المحدد في الفقرة السابقة وعلى المدقق في حالة عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق ، إثبات ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ، فان لم يقم المجلس بتيسير مهمة المدقق وجب على الأخير دعوة الجمعية العامة العادية للنظر في الأمر .</p>
<p>d. In all cases the Auditor shall provide the Ministry of Industry and Commerce with copies of his reports and remarks whatsoever, whether they are financial or administrative and whether they are presented to a General Meeting or to the Board of Directors.</p>	<p>د- وعلى المدقق في جميع الأحوال أن يُخطر وزارة الصناعة والتجارة بنسخ من تقاريره وملاحظاته أيما كان نوعها سواء كانت مالية أو إدارية أو بوجود مخالفات من أي نوع أو غير ذلك من التقارير سواء كانت مقدمة للجمعية العامة أو لمجلس إدارة الشركة.</p>
<p>The Auditor shall attend the Annual General Meeting and express his opinion in all matters pertinent to his work, and in particular, the Company's balance sheet. He shall read his report to the Annual General Meeting. The report shall be prepared in accordance with the standards approved by the AAOIFI or international auditing standards to the extent not in conflict with the rules and principles of Islamic Shari'a and shall include in particular the following details:</p>	<p>على المدقق أن يحضر الجمعية العامة وأن يُدلي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله، وبوجه خاص في ميزانية الشركة، ويتلو تقريره على الجمعية العامة، ويجب أن يكون التقرير معداً وفقاً للمعايير المعتمدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو لمعايير وأسس التدقيق الدولية بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومتضمناً على وجه الخصوص البيانات الآتية :</p>

a. Whether the Auditor obtained the information he deemed necessary for doing his work satisfactorily.	أ- ما إذا كان المدقق قد حصل على المعلومات التي يرى ضرورتها لأداء عمله على وجه مرضٍ.
b. Whether the balance sheet and the profit and loss account are conforming to the facts, and are prepared according to the international accounting standards or to the standards approved by AAOIFI or to the international auditing standards to the extent not to in conflict with the rules and principles of Islamic Shari'a and whether they include all that is provided for in the Law and in these Articles of Association and honestly and clearly reflect the actual financial position of the Company.	ب- ما إذا كانت الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع ، وتم إعدادهما وفقاً للمعايير المعتمدة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أو لمعايير المحاسبة الدولية وتتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها ، وتعتبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة.
c. Whether the Company maintains regular accounts.	ج- ما إذا كانت الشركة تمسك حسابات منتظمة .
d. Whether the stock taking undertaken by the Company has been carried out in accordance with the accepted practices.	د- ما إذا كان الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية .
e. Whether the data included in the report of the board of directors is in conformity with what is stated in the Company's books.	هـ- ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة .
f. Whether there have been violations of the provisions of the Law or these Articles of Association during the financial year in a way that affects the activity of the Company or its financial position, and whether these violations are still existing to the extent of the information made available to him.	و- ما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون ، قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو مركزها المالي، مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة ، وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديه .
If the Company has more than one Auditor and they do not submit a joint report, each of them shall prepare an independent report.	إذا كان للشركة أكثر من مدقق للحسابات ولم يتفقوا على تقرير واحد وجب أن يعد كل منهم تقريراً مستقلاً .
The Auditor's report shall be read at the general assembly, and each shareholder shall have the right to discuss the report and request clarifications on its contents.	ويُتلى تقرير مدقق الحسابات في الجمعية العامة ، ويكون لكل مساهم حق مناقشة التقرير وطلب إيضاحات بشأن الوقائع الواردة فيه .
Section IX	الباب التاسع
Financial Provisions	النظام المالي

Article 53: Financial Year	المادة (53): السنة المالية:-
a. The Financial Year of the Company shall commence on the 1 st of January and end on 31 st of December in each year.	أ - تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في نهاية ديسمبر من كل سنة.
b. The Company may, by resolution of the General Meeting and with the consent of the appropriate authorities, change the dates on which its financial year begins and ends in which case the Company shall prepare a balance sheet for the period from the end of the financial year preceding the change of date until the beginning of the first financial year following the change of date.	ب- يجوز بقرار من الجمعية العامة العادية وبموافقة السلطات المختصة تعديل بداية السنة المالية ونهايتها وفي مثل هذه الحالة تقوم الشركة بإعداد ميزانية عن المدة من تاريخ انتهاء السنة المالية قبل التعديل إلى تاريخ بداية السنة المالية بعد التعديل.
Article 54: Company's Annual Balance Sheet and the Directors' Report:	المادة (54): ميزانية الشركة السنوية وتقرير مجلس الإدارة:-
1. The Board of Directors shall prepare for each financial year, within three months from the end of the financial year, the following:	1- يضع مجلس الإدارة عن كل سنة مالية في موعد أقصاه ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها ما يلي:
a. The Balance Sheet of the Company for the last financial year including particulars of the Company's assets and liabilities;	أ - ميزانية للشركة عن السنة المالية المنتهية متضمنة تفاصيل موجودات الشركة والتزاماتها.
b. Profit and Loss Account.	ب- حساب الأرباح والخسائر.
c. A detailed report on the Company's operations, its financial position during the preceding year and the detailed recommendations of the Board of Directors regarding distribution of net profits of the last year and the profits carried over from the year before. This report shall be attached to the Balance Sheet. The Chairman of the Board of Directors shall sign the Report and the Balance Sheet and members of the Board of Directors shall be responsible for its implementation.	ج- تقريراً مفصلاً عن أعمال الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية وبيانات تفصيلية بالطريقة التي يقترحها المجلس لتوزيع صافي أرباح هذه السنة والأرباح المرحلة من السنة السابقة ويرفق هذا التقرير بالميزانية. ويوقع التقرير والميزانية وحساب الأرباح والخسائر كل من رئيس مجلس الإدارة وواحد الأعضاء ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين عن تنفيذ ذلك.

2. The Board of Directors shall publish the Balance Sheet, the Profit and Loss Account, a detailed summary of the Annual Report and the full text of the Auditor's Report in one local newspaper published in Arabic language	يقوم مجلس الإدارة بنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر و خلاصة وافية من التقرير السنوي والنص الكامل لتقرير مدقق الحسابات في صحيفة محلية تصدر باللغة العربية
<u>Article 55: Determination of Net Profits</u>	<u>المادة (55): تعيين الأرباح الصافية: -</u>
Net profits are the balance remaining out of the Company's gross profits after deduction of:	تعتبر أرباحاً صافية المبالغ المتبقية من أرباح الشركة الإجمالية بعد خصم ما يلي:
a. General expenses;	أ - المصروفات العامة.
b. The percentage fixed by the Board of Directors for the depreciation of assets and compensation for loss in value of such assets, provided that these deductions shall be used for purchasing and maintaining the assets of the Company and may not be distributed among the shareholders;	ب- النسبة المئوية التي يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها على أن تستعمل هذه الأموال لشراء المواد والألات والمنشآت اللازمة أو إصلاحها. ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.
c. all Company obligations and liabilities including allocations made by the Company therefor as required by accounting standards approved by AAOIFI or international auditing standards to the extent not in conflict with the principles and rules of Islamic Shari'a.	ج- كافة أعباء الشركة والتزاماتها بما في ذلك المخصصات التي رصدتها الشركة مقابل ذلك حسبما تقتضيه قواعد ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأصول المحاسبة الدولية بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بالنسبة لأعمال البنوك الإسلامية.
<u>Article 56: Methods of Distribution of Net Profits</u>	<u>المادة (56): كيفية توزيع الأرباح الصافية:-</u>
1. The net profits of the Company shall be distributed in the following manner:	1- توزع الأرباح الصافية على الوجه الآتي:
a. Ten per cent shall be set aside every year for the Statutory Reserve. Such deduction may be discontinued when such Statutory Reserve attains 50% of the paid up capital. If the Statutory Reserve falls below said percentage, deduction shall be resumed until it attains the percentage. Subject to the provisions and rules issued by the Central Bank of Bahrain, the statutory reserve shall be used to increase the company's capital or cover its losses that cause a decrease in its capital.	أ - يقتطع سنوياً عشرة في المائة من الأرباح الصافية يخصص لحساب الاحتياطي الإجمالي ويجوز إيقاف هذا الاستقطاع إذا بلغ الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع وإذا قل الاحتياطي الإجمالي عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاستقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة. مع مراعاة الأحكام والقواعد الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، يُستخدم الاحتياطي الإجمالي في زيادة رأسمال الشركة أو تغطية خسائرها التي تتسبب في نقصان رأسمالها. وإذا جاوز هذا الاحتياطي 50% من رأس المال الصادر، جاز للجمعية العامة أن تقرر توزيع الزيادة على المساهمين في السنوات التي

<p>If this reserve exceeds 50% of the issued capital, the general assembly may decide to distribute the excess to shareholders in years in which the company does not achieve net profits sufficient to distribute profits to shareholders. Subject to the approval of the General Meeting, a percentage of the net profits realized by the sale of any of the fixed assets or out of any compensation therefor, may be distributed, provided that this shall not result in preventing the Company from restoring the assets of the Company to their original condition or from buying new fixed assets.</p>	<p>لا تحقّق فيها الشركة أرباحاً صافية تكفي لتوزيع أرباح على المساهمين. ويجوز بموافقة الجمعية العامة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التي تحقّقها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه بشرط أن لا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة.</p>
<p>The General Meeting may, before giving its said consent, request the Company's Auditor to prepare a report on the percentage to be distributed from net profits and the sufficiency of the remaining balance of the proceeds of sale of the fixed assets or compensation therefor to restore the Company assets to their original condition.</p>	<p>وللجمعية العامة قبل أن تصدر موافقتها المذكورة أن تطلب من مدقق حسابات الشركة تقريراً بشأن النسبة التي توزع من الأرباح الصافية ومدى كفاية ما يتبقى من ناتج بيع الأصل الثابت أو التعويض عنه لإعادة أصول الشركة الثابتة إلى ما كانت عليه.</p>
<p>b. A sum to be determined by the General Meeting shall be deducted to meet obligations of the Company including those arising pursuant to Labour Laws.</p>	<p>ب- يقتطع جزء من الأرباح تحدده الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بما في ذلك تلك المترتبة بموجب قوانين العمل.</p>
<p>c. The General Meeting may, at the proposal of the Board of Directors, decide to allocate annually a percentage of the net profits to the voluntary reserve account. Said voluntary reserve shall be used for the purposes determined by the General Meeting including the use for depreciation of Company's assets or for making up for any fall in the value thereof or converting it into capital.</p>	<p>ج- يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر اقتطاع نسبة من الأرباح الصافية لحساب احتياطي اختياري سنوي. ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة بما في ذلك استعماله لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها أو تحويله إلى رأس المال.</p>
<p>d. An amount as required shall be deducted for distribution as an interim payment of dividend to shareholders amounting to 5% of the paid up value of the shares.</p>	<p>د - يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها 5% للمساهمين من المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم.</p>

<p>e. Thereafter no more than 10% of the balance remaining shall be allocated for payment of remuneration of members of the Board of Directors</p>	<p>هـ- يخصص بعد ما تقدم ما لا يزيد عن 10% من الباقي لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.</p>
<p>f. The balance remaining of the profits shall be divided among the shareholders as additional dividends or carried over at the proposal of the Board of Directors to the following financial year or shall be utilized in building up a contingency reserve or a reserve fund for unusual depreciation.</p>	<p>و- يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية للأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال احتياطي أو مال للاستهلاك غير العادي.</p>
<p>2. Losses, if any, shall be borne by the shareholders in proportion to the number of shares owned by each of them and the liability of a shareholder shall not exceed the value of his shareholding in the Company. A shareholder shall only be obliged to pay the unpaid portion of the nominal value of shares subscribed for, if any.</p>	<p>2- أما الخسائر - إن وجدت- فيتحملها المساهمون بنسبة عدد أسهمهم دون أن يلزم أحدهم بأكثر مما يملكه منها ولا يكون التزام المساهم في الشركة إلا بأداء الجزء غير المدفوع من القيمة الاسمية للسهم المكتتب به إن وجد.</p>
<p>Section X</p>	<p>الباب العاشر</p>
<p><u>DISPUTES</u></p>	<p><u>المنازعات</u></p>
<p><u>ARTICLE 57: DISPUTES</u></p>	<p>المادة (57): المنازعات:</p>
<p>1. Legal action can be initiated against the members of the Board of Directors for responsibility for faults which result in causing damage to the shareholders as a whole. A resolution from a General Meeting shall be issued to take such action in Court to be supervised by the Chairman of the Board of Directors, but if the Chairman is a party to the litigation with the Company a General Meeting will have to appoint another member of the Board of Directors to initiate the action, and if the action is taken against all the members of the Board of Directors, the General Meeting must appoint someone other than the members of the Board to act on its behalf. Any shareholder may institute the legal action personally against the Board of Directors in case the Company fails to institute the action in accordance with the above if the shareholder has</p>	<p>1. يكون رفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار تلحق بمجموع المساهمين من حق الشركة، ويجب أن يصدر قرار من الجمعية العامة برفع الدعوى على أن يتولاها رئيس مجلس الإدارة، وإذا كان رئيس مجلس الإدارة ممن تخاصمهم الشركة وجب أن تعين الجمعية العامة عضواً آخر من مجلس الإدارة لإقامة الدعوى، وإذا كانت الدعوى موجهة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة وجب أن تعين الجمعية العامة من ينوب عنها من غير أعضاء المجلس في رفع الدعوى.</p> <p>لكل مساهم أن يرفع دعوى المسؤولية منفرداً ضد مجلس إدارة الشركة في حالة عدم قيام الشركة برفعها وفقاً لأحكام الفقرة (1) أعلاه إذا تسبب الخطأ في إلحاق ضرر خاص به كمساهم، وذلك بعد قيامه</p>

suffered damage as a result of the fault in his/her capacity as a shareholder; provided that the shareholder serves a written notice of not less than 30 days with registered email of his intention to initiate the action. Any condition in the Article which contradicts this Clause shall be void. The shareholder may request during the hearing of the action all or part of any documents from the defendant or the third party which are related in general to the legal action.	باخطار الشركة بموجب كتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول بعزمه على رفع الدعوى قبل رفعها بثلاثين يوماً على الأقل. ويقع باطلاً كل شرط في نظام الشركة يقضي بغير ذلك. ويجوز للمساهم أن يطلب أثناء نظر الدعوى إلزام المدعى عليه أو الغير بتقديم ما تحت يده من أية محرّرات، أو فئات منها، تكون ذات صلة دون الحاجة لتحديد كل محرّر على حدة .
2. If the Company is in the course of liquidation, the liquidator will undertake to take up the action in Court after receiving the decision of a General Meeting.	2. وإذا كانت الشركة في دور التصفية تولى المصفي رفع الدعوى بعد الحصول على قرار من الجمعية العامة.
Section XI	الباب الحادي عشر
Dissolution and Liquidation	حل الشركة وتصفيتها
<u>Article 58: Dissolution of the Company</u>	المادة (58): حل الشركة:-
Subject to the provisions of the CBB Law and the regulations thereunder and the Law, the Company shall be dissolved for any of the following reasons:	مع مراعاة أحكام قانون مصرف البحرين المركزي والأنظمة الصادرة بموجبه والقانون تحل الشركة لأحد الأسباب الآتية:
1. Termination of the Company or merging it with another company by resolution of the Extraordinary General Meeting.	1- إنهاء الشركة أو دمجها بشركة أخرى بقرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية.
2. Attainment of the objects for which the Company has been incorporated.	2- انتهاء العمل الذي أسست من أجله.
3. Loss of its capital or a sizeable portion thereof, rendering it not feasible for the Company to continue.	3- هلاك جميع رأسمالها أو جزء كبير منه بحيث لا يتبقى جدوى في استمرارها.
4. If it appears from the Balance Sheet that the Company has lost its reserves and three quarters of its capital, the Chairman of the Board of Directors shall summon the Extraordinary	4- وإذا اتضح من الميزانية العمومية أن الشركة قد خسرت المال الاحتياطي وثلاثة أرباع رأسمالها وجب على رئيس مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد لتقرر ما إذا كان الأمر يستوجب حل الشركة قبل انتهاء

General Meeting to convene in order to resolve whether to dissolve the Company before the expiry of the period fixed therefor, or reduce the capital or to take other suitable measures. If the General Meeting refuses to dissolve the Company, any shareholder shall have the right to take the matter to the court.	الأجل المحدد لها أو تخفيض رأس المال أو اتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة، فإذا رفضت الجمعية حل الشركة حق لكل مساهم أن يرفع الأمر إلى القضاء.
5. Adoption of a resolution by the Extraordinary General Meeting by unanimous vote of shareholders or by the majority of votes specified by the Law for the adoption of the resolutions at Extraordinary General Meetings dissolving the Company before the expiry of the period specified therefor.	5- صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية بإجماع أصوات المساهمين أو بالأغلبية المقررة وفق أحكام القانون لصدور قرار من الجمعية العامة غير العادية بحل الشركة قبل انتهاء مدتها إن وجدت.
6. A court order is made for dissolution of the Company.	6- صدور حكم قضائي بحلها.
7. Merger into another company.	7- اندماجها في شركة أخرى.
<u>Article 59: Liquidation of the Company and Division of its Assets</u>	<u>المادة (59): تصفية الشركة وقسمتها:-</u>
The Company shall, upon dissolution, be considered in a state of liquidation, and shall be liquidated and its assets divided in accordance with the provisions of Articles 325 to 344 of the Law and any applicable regulations of the CBB.	تعتبر الشركة بعد حلها في حالة تصفية وتتم تصفية الشركة وقسمة أموالها وفقا للأحكام المنصوص عليها في المواد (325) إلى (344) من القانون وأي لوائح معمول بها لمصرف البحرين المركزي.
<u>Section XII</u>	الباب الثاني عشر
<u>Final Provisions</u>	<u>أحكام ختامية</u>
<u>Article 60:</u>	<u>المادة (60):-</u>
These Articles of Association shall be deposited and published in accordance with the provisions of the Law.	يودع هذا النظام الأساسي وينشر طبقا للقانون.

Article 61:	المادة (61):-:
This amended and restated Articles of Association has been made pursuant to the consent of the CBB dated [•] and the notice of no objection received from the Directorate of Company Affairs by their letter dated [•] under No. [•].	تم إعداد هذا النظام الأساسي المعدل والمعاد صياغته بناءً على موافقة مصرف البحرين المركزي بتاريخ [•] وإخطار عدم ممانعة من إدارة شؤون الشركات بخطاب مؤرخ [•] تحت رقم [•].
Article 62:	المادة (62):-:
All costs and fees in respect of these amended and restated Articles of Association and their full legalization shall be debited to the Company overheads.	جميع مصروفات هذا النظام الأساسي المعدل والمعاد صياغته وأتعابه واستيفائه التام تحسب من المصروفات العمومية للشركة.
Article 63:	المادة (63):-:
The provisions of the Law and its Implementing Regulations issued by Order No.6 of the year 2002 (as amended) shall apply with respect to any matter for which no specific provision is embodied in these Articles of Association.	تسري أحكام القانون ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (6) لسنة 2002 (المعدل) فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا النظام الأساسي.
المفوض بالتوقيع Authorized Signatory	
وبما ذكر تحرر هذا النظام الأساسي المعدل والمعاد صياغته من أصل وثلاث نسخ وتم التوقيع عليه بعد تلاوته من قبل الجميع ومنى وتسلم أصحاب الشأن ثلاث نسخ منه للعمل بموجبه. In witness whereof, these amended and restated Articles of Association were made in one original and three copies which were signed upon having been read by all the parties and by myself. The parties concerned were given three copies to act in accordance therewith.	